

النساء في اليمن: معاناة ممتدة وانتهاكات مروعة

تقرير حقوقي يرصد ويوثق الانتهاكات التي تعرضت له النساء في اليمن
خلال سنوات الحرب

مارس 2021





www.samrl.org
منظمة سام للحقوق والحريات

النساء في اليمن:

معاناة ممتدة وانتهاكات مروعة

تقرير حقوقي يرصد ويوثق الانتهاكات التي تعرضت له النساء
في اليمن خلال سنوات الحرب





مقدمة

تمارس أطراف الصراع في اليمن عمليات قمع وهدر لكرامة المرأة اليمنية وحرمانها من أبسط الحقوق، بالإضافة إلى ممارسة انتهاكات جسيمة ضد المرأة تمثلت في القتل والإصابة والعنف والاعتقال والتحرش الجنسي وتشريد الآلاف من النساء. تعرضت المرأة اليمنية خلال فترة الحرب في اليمن إلى استهداف مباشر وغير مباشر، بسبب ضعف مؤسسات الدولة وانعدام الرقابة الأمنية، وشملت حالات الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة في اليمن خلال فترة الحرب الرهانة، حالات عنف وحالات تحرش لفظي وجنسي وانتهاكات جسدية وصلت حد الاغتصاب والقتل، وحالات زواج قاصرات بالإضافة إلى حالات إصابات واحتجازات غير قانونية والحرمان من التظاهر والوقفات الاحتجاجية وإعاقة المرأة من الحصول على حقوقها في التعليم والرعاية الصحية.

إضافة لحرمان المرأة من دورها القيادي في المؤسسات الرسمية والحكومية في الوقت الذي أثبتت فيه المرأة اليمنية قدرتها القيادية في العديد من المحافل الدولية حتى نالت جائزة نوبل، كما طالبت تلك الانتهاكات حق المرأة في العمل وفرض قيود صارمة على حقها في افتتاح المحال التجارية وإدارتها، إضافة لفرض نمط محدد من اللباس على المرأة في الجامعات والمؤسسات التي تتبع إدارة تلك القوات. كما وفرض المسلحون الحوثيون حالة الإقامة الجبرية على عشرات من الناشطات والقيادات النسائية اللاتي منعهن من ممارسة أي نشاط في صنعاء وعدد من المحافظات التي تسطير عليها، وتعرضن للتهديد بالتصفية الجسدية في حال مخالفتن لذلك، ما اضطر الكثير منهن إلى النزوح إلى أماكن بعيدة عن سيطرة المسلحين الحوثيين.

كل تلك الممارسات تأتي في إطار المخالفة الواضحة للعديد من الاتفاقيات التي كفلت ووفرت الحماية الخاصة للمرأة ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري ضد المرأة وغيرها، والتي كفلت العديد من الحقوق الأساسية للمرأة بل وجرمت أي اعتداء على تلك الحقوق أو حتى الانتقاص منها.

تسعى «سام» من خلال تقريرها الحالي الذي يتوافق مع اليوم الدولي للمرأة لتسليط الضوء على أبرز وأهم الانتهاكات التي تواجهها من خلال الشهادات والممارسات التي استطاع فريق الرصد التابع للمنظمة توثيقها وتسجيلها والتي عكست نتائج مقلقة أظهرت تغول تلك الجهات على الحقوق الأساسية والحصانة الخاصة التي كفلها القانون الدولي للمرأة.

توجه «سام» عبر تقريرها نداءً عاجلاً لكافة الجهات الدولية بما فيها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لضرورة التدخل، وإيقاف النزاع الدائر في اليمن وتأثيراته الخطيرة على مجموعة الحقوق الأساسية، والعمل على تقديم المخالفين من كافة الجهات للمحاكمة العادلة نتيجة لأعمالهم القمعية.

أهمية التقرير

تكمن أهمية هذا التقرير في أنه يقدم نظرة تقريبية عن وضع المرأة في اليمن خلال السنوات الماضية، على مستويات متعددة، خاصة الحريات الشخصية، والإنجازات الشخصية، والأنشطة المجتمعية، كما أنه يرصد العديد من الانتهاكات المختلفة التي طالت المرأة بسبب القتال في اليمن، ويتضمن تشخيصات مكتملة عن انتهاكات الاضطهاد والتعذيب للنساء، وقد ركز التقرير على اعتقال وتعذيب النساء في ثلاث محافظات، هي أمانة العاصمة والحديدة وعمران، كونها المحافظات التي ثبت للمنظمة وجود معتقلات نساء تعرضن للاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب، من خلال الشهادات والإفادات التي حصلت عليها المنظمة سام.

المنهجية

«النساء في اليمن: معاناة ممتدة وانتهاكات مروعة» تقرير حقوقي ضمن سلسلة تقارير وبيانات أصدرتها منظمة سام عن الوضع الحقوقي في اليمن، وهو نتيجة جهد وعمل متراكم لسنوات ثلاث، ومن أجل الوصول إلى أقرب صورة من الحقيقة، بحث الفريق وحقق في عدد من الوقائع، واستمع إلى (75) من الضحايا والشهود، كما تتبع خيوطاً مهمة لما أبرزته وسائل الإعلام بما فيها التابعة للحوثيين، وما أصدره الحوثيون من قرارات تخص النساء، وحصل على شهادة مهمة تتعلق بأوضاع اعتقالهن، وما يحدث داخل السجون من انتهاكات.

يعمل مع «سام» فريق متخصص ومهني، في ظروف بالغة القسوة والتعقيد استطاع التشبيك مع عدد من منظمات المجتمع المدني، واتصل بجهات وقيادات وأطراف لها صلة بالصراع المسلح، وتمكن من معرفة بعض خفايا ما يحدث في السجون الخاصة بأطراف النزاع.

حاولنا من خلال هذا التقرير تسليط الضوء على الانتهاكات التي طالت النساء خلال النزاع المسلح في اليمن، ويعتمد التقرير على الجانب الموضوعي القائم على سرد الوقائع وتتبع الأحداث، كما ركز في جانب كبير منه على كشف وإبراز ما يحدث في المعتقلات من جرائم وما يحيط به من غموض.

حرصت «سام» على الوصول إلى معرفة عدد السجينات اللاتي أعتقلن تعسفاً وأخفين قسراً في سجون مليشيا الحوثي منذ نهاية العام 2017، لكن لم تتمكن من معرفة الرقم بشكل دقيق، حيث يتمتع هذا السجن بقدر عال من الاحتياطات الأمنية.

واستمعت «سام» لمعتقلات سابقات ومسؤولات في أحد السجون، فحصلت على أرقام تقريبية لعدد السجينات. والأرقام التي أوردها التقرير تعتبر ضئيلة مقارنة بالمعتقلات اللواتي احتجزن في السجن طيلة فترة استخدامه وحتى كتابة التقرير.



الخلفية القانونية

وفرت إتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولان الإضافيان حماية خاصة للنساء باعتبارها شخصا مدنيا لا يشارك في العمليات العدائية، و تتشكل هذه الحماية من خلال منع الأطراف المتنازعة التذرع بوجود حالة النزاع المسلح للتنصل من التزاماتها الملزمة على عاتقها بموجب الاتفاقيات الدولية، وعليه فيجب المحافظة على حقوق النساء الممنوحة لها بموجب القوانين الدولية، وهذا ما أكدت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ أعربت الجمعية العامة عن قلقها للأذى والآلام اللذين تتعرض لهما النساء، وانتهاك الحريات الأساسية، وللاستمرار الأنظمة الاستعمارية والعنصرية والدول الأجنبية المتسلطة في انتهاك القانون الإنساني الدولي، وأكدت على عدم جواز حرمان النساء من بين السكان المدنيين في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة من الحقوق الثابتة، وفقا لأحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغير ذلك من صكوك القانون الدولي، إذ أن الحقوق الواردة في هذه الاتفاقيات الدولية إنما تمثل الحد الأدنى للحقوق الذي لا يجوز انتهاكها أو تجاوزها 1 (إعلان بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة اعتمد ونشر علي الملأ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3318 (د-29) المؤرخ في 14 كانون الأول/ديسمبر 1974).

والمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولا يجوز التذرع بالظروف الاستثنائية، بما فيها حالة الحرب أو التهديد بالحرب أو عدم الاستقرار السياسي الداخلي أو أية حالة طوارئ أخرى، لتبرير تنفيذ الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً.

كما تشكل تلك الممارسات جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفقاً لميثاق روما الذي أكد على أن القتل المتعمد والإعدامات المتكررة خارج نطاق القانون تعتبر جرائم تستوجب المساءلة الجنائية الدولية.

أما الاختفاء القسري فيعرف على أنه احتجاز أو اختطاف شخص، يعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي ومكان وجوده، مما يحرمه حماية القانون، كما تعرفه الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

يرفض إعلان الأمم المتحدة لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، التذرع بأية ظروف استثنائية، مثل الحروب أو عدم الاستقرار السياسي لتبرير الاختفاء القسري. والذي تم إدراجه ضمن الجرائم ضد الإنسانية في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية عام 1998.

تنص الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 ديسمبر /

وحيث أن اليمن قد صادقت على اتفاقية جنيف الأربع وبروتوكولاتها الإضافية الأولى والثاني، والتي تلزم باحترام المدنيين وتجنبيهم ويلات الحروب والصراع وخصوصاً النساء والأطفال، وتخضع كافة الانتهاكات بحق المدنيين للمساءلة الجنائية، كما وقعت أيضاً على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة حيث تؤكد الاتفاقية أن التمييز ضد المرأة يشكل انتهاكاً لمبدأي المساواة في الحقوق واحترام كرامة الإنسان.

كما عدت الاتفاقيات والمواثيق الدولية أن العنف القائم على النوع الاجتماعي، بمستوياته الأربع - العنف الجنسي، العنف الاقتصادي، العنف النفسي، العادات والتقاليد المؤذية - جريمة تستوجب المساءلة، وتتطلب حماية خاصة للمرأة.

كما عرف الإعدام «خارج نطاق القانون» أو «خارج القضاء» أنه عمليات القتل التي ترتكبها سلطات الدولة خارج العملية القضائية أو القانونية. ويُقصد بالإعدام «إجراءات موجزة» الحرمان السريع من الحياة بموجب عقوبة تفرض عقب محاكمة موجزة، لا تحترم ضمانات المحاكمة العادلة. أما الإعدام «تعسفاً» فهو تعمد القتل بأمر من الحكومة أو عبر التواطؤ معها أو التساهل أو الإذعان لها دون أية إجراءات قضائية أو قانونية.

الحق في الحياة مكفول بموجب المادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،

كانون الأول 2006 ، على أن ممارسة الاختفاء القسري على نطاق واسع أو بشكل منهجي تشكل جريمة ضد الإنسانية، ويمنح عائلات الضحايا الحق في المطالبة بالتعويضات.

كما وتنص الاتفاقية على الحق في عدم التعرض للاختفاء القسري، وكذلك حق أقارب الشخص المختفي في معرفة الحقيقة. وتتضمن عدة أحكام تتعلق بمنع هذه الجريمة والتحقيق فيها ومعاقبتها، وكذلك حقوق الضحايا وأقاربهم، والإبعاد غير المشروع للأطفال المولودين أثناء الأسر.

وتنص الاتفاقية كذلك على التزام التعاون الدولي، سواء في قمع هذه الممارسة أو في التعامل مع الجوانب الإنسانية المتعلقة بالجريمة. تنشئ الاتفاقية لجنة معنية بالاختفاء القسري، تُكلف بمهام مهمة ومبتكرة للرصد والحماية على المستوى الدولي. وفي الوقت الحالي، تعمل الحملة الدولية للتحالف الدولي ضد الاختفاء القسري على التصديق العالمي على الاتفاقية.

هذا ويحظر القانون الدولي الإنساني التعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة في جميع الأوقات، ويقضي بمعاملة المحتجزين وفقاً لأحكام ومبادئ القانون الدولي الإنساني وغيره من المعايير الدولية.

كما نصت على نفس التوجه المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، حيث جاء فيها أنه: "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة، وعلى وجه الخصوص لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو عملية على أحد دون رضاه الحر".

وبموجب القرار 663 (د24-) المؤرخ في 31 تموز/يوليو 1957 وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي على القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة المجرمين بالصيغة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الأول لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. ومن أبرز النقاط التي ركزت عليها هذه القواعد هي تحريمها للعقوبة الجسدية وأية عقوبة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة وحظرت توقيعها كعقوبة تأديبية. كما حرمت توقيع أية عقوبة أخرى يكون لها أثرها السيئ على صحة السجين ولو على سبيل الاحتمال.

بتاريخ 10 كانون الأول/ ديسمبر 1984 اعتمدت اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والتي دخلت حيز النفاذ في 26 حزيران/ يونيو 1987. وحسب مقتضيات المادة الأولى من «اتفاقية مناهضة التعذيب» هذه الأخيرة التي تعد حجر الزاوية في المنظومة القانونية الدولية المعنية بتجريم التعذيب، فإن المقصود بالتعذيب هو: «أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسديا كان أم عقليا، يلحق عمدا بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث، أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أيا كان نوعه، أو يحرص عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية. ولا يتضمن ذلك الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملزم لهذه العقوبة أو الذي يكون نتيجة عرضية لها».

هذا وقد تم تدعيم اتفاقية مناهضة التعذيب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 18 كانون الأول/ ديسمبر 2002 البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، حيث يهدف طبقا لمقتضيات المواد (1-2-3) منه إلى تخويل هيئات دولية ووطنية مستقلة، القيام بعمليات تفتيش منتظمة للأماكن التي يحرم فيها الأشخاص من حريتهم، قصد منع التعذيب وكافة ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

النساء في اليمن.. إحصائيات صادمة

أسست النساء اليمنيات، ومنذ مشاركتهن الفاعلة في ثورة الـ 11 من فبراير، مرحلة جديدة من النضال المجتمعي من أجل حقوقهن، وإثبات ذاتهن في المشهد السياسي، وحققن في سبيل ذلك الكثير من المكاسب في سبيل تحقيق المساواة الكاملة، والقضاء على التمييز السلبي تجاه النساء، والحق في تكافؤ الفرص، وغيرها من الحقوق الشرعية والدستورية، لتخلق بذلك حالة متقدمة من الوعي ونموذجاً متفرداً في المنطقة يمكن أن يشكل مصدر إلهام لكل النساء التواقات للحرية، والمناضلات لنيل حقوقهن المشروعة.

إلا إنه، للأسف الشديد، منذ سقوط العاصمة صنعاء بيد «مليشيا الحوثي» حدث تراجع مخيف في مستوى احترام حقوق الإنسان في اليمن بشكل عام، وحقوق المرأة بشكل خاص، كما تضافرت سياسات أطراف الحرب متمثلة في «مليشيا الحوثي» ودولتي السعودية والإمارات، في خلق وضع معقد للمرأة اليمنية، حيث أجبرت ملايين النساء على أن يعشن واقعاً مرّاً وظروفاً قاسية، فالمرأة في أغلب مناطق اليمن تعيش بدون خدمات، وتعاني في سبيل الحصول على الاحتياجات الأساسية من غذاء وكساء ودواء، وزيادة على هذه المعاناة تخوض الآلاف من النساء محنة فقدان معيليهن من الرجال السجناء والمختفين قسرياً في سجون «مليشيا الحوثي» شمالاً، والمليشيا المدعومة من السعودية والإمارات في الجنوب.

سجلت منظمة «سام» أرقاماً صادمة عن حجم الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة اليمنية، خلال الست سنوات من الحرب، حيث سجلت أكثر من 4000 حالة انتهاك حتى نهاية 2020، شملت القتل، والإصابات الجسدية، والاعتقال التعسفي والاضفاء القسري، والتعذيب، ومنع من التنقل، إضافة إلى أكثر من 900,000 امرأة نازحة في مخيمات مأرب، ارتكبتها أطراف الصراع في اليمن، حيث تأتي مليشيا الحوثي في مقدمة الأطراف المنتهكة لحقوق المرأة بنسبة 70%، تليها القوات الموالية للشرعية 18%، ثم المجلس الانتقالي بنسبة 5%، جهات أخرى 7%، من قتل متعمد وإصابات بالغة بحق المدنيات والناشطات، والتي ترقى لمستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

وبينت الأرقام، أنّ عدد اليمنيات اللاتي قُتلن خلال هذه الفترة بلغ 962 امرأة، سقط العدد الأكبر منهن في مدينة «تعز» بعدد 410 امرأة، تلتها «الحديدة» (115)، «عدن» (37)، «لحج» (40)، و«صعدة» (50)، فيما أصيبت 1942 امرأة، وكان لتعز أيضاً النصيب الأكبر بينهن بعدد (1400) امرأة.

من بين إجمالي النساء اللواتي فقدن حقهن في الحياة (521) امرأة قتلن نتيجة تعرضهن لشظايا قاتلة، و(290) أخريات قتلن نتيجة لإصابات مباشرة بالرصاص، فيما قتلت (75) امرأة نتيجة إصابتهن بشظايا الألغام، و(9) نساء نتيجة إصابتهن بشظايا العبوات الناسفة، فيما قتلت (22) امرأة نتيجة جروح مختلفة، و قتلت (269) امرأة بقصف طيران السعودية والإمارات.

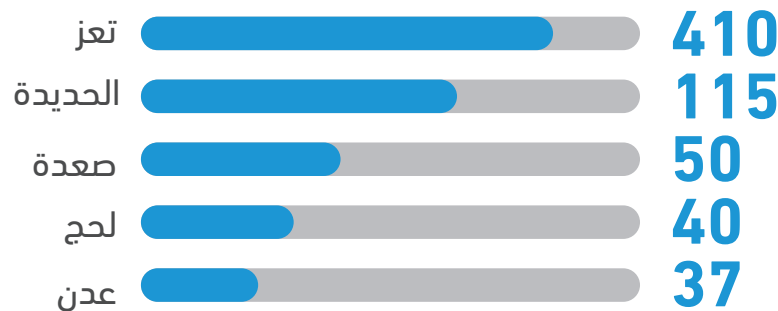
تصدرت «مليشيا الحوثي» قائمة الجهات المسؤولة عن الانتهاكات الواقعة بحق نساء، حيث قتلت 612 امرأة بالاشتراك مع قوات الرئيس السابق صالح خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وقتلت وحدها بعد انفصالها عن قوات صالح 235 امرأة، فيما قتلت قوات وطيحان التحالف العربي 245 امرأة، وقتلت طائرات بلا طيار أميركية 12 امرأة.

بينما بلغ عدد المصابات 1942 امرأة، كانت النسبة الأكبر منهن في مدينة تعز بعدد وصل إلى 1400 امرأة، وكان السبب الأكبر لإصابة النساء تعرضهن للشظايا، حيث وصل عددهن إلى 1006 نساء، و435 أخريات أصبن بالرصاص. العدد الأكبر من الإصابات كان بفعل هجمات «مليشيا الحوثي» وصالح» والتي نتج عنها إصابة 1312 امرأة، فيما أصابت «مليشيا الحوثي» وحدها 220 أخريات، وأصابت قوات التحالف العربي 134 امرأة.

سجلت منظمة «سام» أرقاماً صادمة عن حجم الانتهاكات التي تعرضت لها المرأة اليمنية، خلال السنوات الست، منذ 2014 وحتى نهاية 2020، شملت القتل والإصابات الجسدية والاختفاء القسري والتعذيب ومنع حرية التنقل، وجميعها ترقى لمستوى جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

عدد اليمينيات اللاتي قُتلن خلال هذه الفترة

962 امرأة



انتهاك الحريات الشخصية

في الحرب عانت النساء في اليمن كثيرا على المستوى الحريات الشخصية ، وفقدت الأمان الشخصي والمجتمعي بسبب تراجع الحريات الشخصية للنساء، وتراجعت نسبة الإنجازات التي كسبتها خلال فترة ما قبل الحرب، بما فيها مستوى الحضور والتمثيل الحكومي، والإبداع المجتمعي، مع حدوث تقدم طفيف على مستويات خدمية أخرى، فلقد رصدت «سام» خلال السنوات الماضية تضيقا على الحريات الشخصية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي وخاصة العاصمة صنعاء.

صنعاء

حرمت المليشيا النساء من حرية التظاهر والتجمع السلمي، ففي 8 من أكتوبر 2018، اعتدت قوات ملسحة تتبع مليشيا جماعة الحوثي واعتقلت أكثر من 30 امرأة في جامع صنعاء بسبب خروجهن في مظاهرة تطالب بتحسين الأوضاع المعيشية.

- وفي 6 ديسمبر 2017، اعتدت قوات مسلحة تابعة لمليشيا الحوثي على تظاهرة نسائية في ميدان السبعين، واعتقلت عددا منهن وأخفتهن قسرا؛ بسبب خرجهن للمطالبة بجثة الرئيس السابق على عبدالله صالح.
- التضييق على حرية التجمعات الاحتفالية، الأنشطة والرحلات المدرسية لا بموافقة خطية من الإدارة الخاصة بالأنشطة، حيث أصدرت مليشيا الحوثي تعاميا رسميا بمنع حضور أي شخص سوى الأب أو الأم للاحتفالات المدرسية.
- وفي العاصمة صنعاء، أصدرت جامع صنعاء قرارا بتاريخ 15 أغسطس 2020، بمنع حفلات التخرج المختلط بين الطلاب والطالبات، ويجب فصل الرجال عن النساء في أي حفل تخرج، أو تقسيم الطلاب على أية مشاريع علمية بحثية.
- منعت مليشيا الحوثي في محافظة إب قرارا رسميا صادرا من المجلس الأعلى لإدارة الشؤون الإنسانية والتعاون الدولي التابع لرئاسة الجمهورية، بتاريخ 29 ديسمبر 2019، تنفيذ فعاليات تدريبية مختلطة، حيث يجب فصل النساء عن الرجال، كما منعت التعارف بين المتدربين من الرجال والنساء، ومنع تبادل أية معلومات شخصية.
- منعت مليشيا الحوثي قرارا رسميا بتاريخ 29 ديسمبر 2019، بتنفيذ أية أنشطة ترفيهية تثير الضحك والترفيه بين المتدربين، الذي يذيب الفواصل ومانع الحياء، على حد تعبيرها.
- في 2020 أصدرت جامع العلوم والتكنولوجيا، التي استولت عليها مليشيا الحوثي، وعينت إدارة جديدة تابعة لها، تعميما يخص لبس الطالبات في الجامعة، ومنعت ارتداء العباءة المفتوحة أو الضيقة أو القصيرة أو الشفافة، وحذرت من استخدام مساحيق التجميل أو إظهار الأظافر.
- أصدرت قرارا بمنع النساء من العمل في المطاعم، وقد وصفت منظمة العفو الدولية القرار بأنه «قرار مخزٍ وتمييزي»، مؤكدة: «نقف مع كل النساء في كفاحهن ونضالهن من أجل حقوقهن في اليمن».

في مأرب

في مأرب الخاضعة لسلطة الشرعية، منحت النساء قدرا كبيرا من الاستقلالية والحرية، خاصة بعد فتح جامعه سبأ في عاصمة المحافظة والتي شكلت نقلة نوعية لنساء القبائل والمجتمع البدوي، اللواتي وجدن فرصة لمواصلة تعليمهن، كما شهدت المدينة افتتاح أول مقهي نسائي، ويعد أول مشروع ترفيهي نسائي ربما على مستوى اليمن يحظى بخصوصية في المدينة، وتستقبل مدينة مأرب الآلاف من النساء الفارات من الحرب، ومن الممارسات التي تفرضها جماعة الحوثي على النساء في مناطق سيطرتها



حضر موت

الجامعة وقمت حملات تعريفية في الجامعة، ولكن بسبب أي بلا نقاب، هنا بدأت تصدر مقالات بأني ماسونية وشاذة، ومتبرجة، وكان الإعلام يكرر نفس مقال الوكيل، والذين نشروا المنشورات لم يكونوا معروفين، بعدها حددت لنا لقاء مع جميع مدراء المكاتب المحلية، والذي تحول إلى جلست سب وشتم وتشكيك، ووضعوا شروطا، تشكيل لجنة للإشراف على عملنا، والشرط الثاني وهو أن تغطي المتحدثة وجهها، وأن تكون من مواليد وادي حضرموت حتى ولو كانت عايشة في حضرموت، والثالثة أن لا تكون عائدة من دولة من دول الابتعاث، وأبلغنا جهة الترخيص بالشروط بأمريكا، وقد سحبت التراخيص لمخالفة الشروط، وتعرضت، للأسف، إلى تهديد بالقتل وتشوية للسمعة وتداول صوري، وبعدها رجعت إلى القاهرة مقر إقامتي.

سجلت المنظمة نوعا من التضيق على بعض الأنشطة الإبداعية الثقافية، فعائشة الجعدي طالبة علوم سياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة، رئيسة فكرة مشروع (TEDx) النسائية، تقول: بدأت الفكرة مع الحجر الصحي، قدمت على ترخيص لتنفيذ الفكرة لدي السلطة المحلية في سيئون، واخترت سيئون لأنها قريبة مني، وكونت الفريق من النساء لكي نكسر النظرة النمطية للمرأة، وفي سبتمبر حصلت على ترخيص من المنتدى العالمي tid ثم تقدمت بترخيص لدى السلطات المحلية في مدينة سيئون، لكي نحصل على دعم وتكون بالتنسيق معهم، مدة شهرين كان كل شي جيد، وتقدم أكثر من 30 كمتطوع و 60 متحدثا، وجهزنا الصفحة، واخترنا المرشحين المتحدثين، وأجريت عددا من اللقاءات مع المسؤولين المحليين، وبعد ذلك نزلت إلى



حكومة بلا تمثيل

18 ديسمبر 2020 أعلن الرئيس اليمني عبد ربة منصور هادي، تشكيل حكومة جديدة بموجب اتفاق الرياض الثاني، إلا أن هذه الحكومة شكلت انتكاسة حقيقية لمكاسب المرأة اليمنية خلال العقود الماضية، إذ خلت الحكومة من أي تمثيل للمرأة فيها.



ناشطات يمنيات

برغم الوضع القاتم للحرب في اليمن إلا أن هناك العديد من اليمنيات اللاتي حققن إنجازات مجتمعية متميزة على الصعيدين الوطني و الدولي وهن على النحو الآتي:

أولاً: على المستوى العالمي

- **الناشطة الحقوقية والسياسية توكل كرمان** التي فازت عام 2011 بجائزة نوبل للسلام، كما اختارتها مجلة التايم الأمريكية ضمن الـ 100 امرأة الأكثر تأثيراً خلال المئة عام الأخيرة، ووصفها بحاملة شعلة الربيع العربي.
- **الناشطة الحقوقية هدي الصراري**، الحاصلة على جائزة مارتن إينالز لعام 2020، والتي تعد أرقى جوائز حقوق الإنسان في العالم، وتعرف بجائزة نوبل لحقوق الإنسان. لدفاعها عن المختطفين، وكشفها عن وجود سجون سرية وعمليات تعذيب في اليمن، ودفعت ثمن هذه المهمة غالياً، إذ أُغتيل ابنها بسبب مواقفها الحقوقية المنددة بالانتهاكات التي تمارسها الإمارات والمليشيا في عدن.
- **الناشطة ياسمين القاضي**، رئيسة مؤسسة فتيات مأرب، تم تكريمها بجائزة المرأة الدولية للشجاعة التي تمنحها وزارة الخارجية الأمريكية، وهي جائزة تمنح لاثنتي عشرة امرأة من مختلف دول العالم
- **الكاتبة اليمنية بشرى المقطري**، الفائزة بجائزة «يوهان فيليب بالم» الألمانية لحرية الفكر والصحافة بالشراكة مع الكاتب الصيني غوي مينهاي.
- **الدكتورة فتحية زخيم التي فازت بجائزة إيسفير للعلوم**، لمساهمتها البارزة في الهندسة والابتكار والتكنولوجيا على المستوى المحلي.

ثانياً: ذا المستوى الوطني

- **أمة السلام عبد الله عبده الحاج رئيسة رابطة أمهات المختطفين** ناشطة سياسية وحقوقية حاصلة على درجة الماجستير، هي عضو مجلس الشورى العام في التجمع اليمني للإصلاح، عضوة في جمعية مصالحة المرأة اليمنية من أجل الأمن والسلام ، وعضوة في ميثاق المرأة اليمنية للسلام والأمن، شاركت في مؤتمر الحوار الوطني الشامل في مجموعة «استقلالية الهيئات»، عضوة في برنامج دعم مؤتمر الحوار الوطني، عضو مؤسس لمجلس الدفاع عن المختطفين والمعتقلين، عضو التحالف النسائي للقيادة الأمنية «وصل»، عضو مجلس الشورى العام في التجمع اليمني للإصلاح.

تعرضت «أمة السلام» للاختطاف بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠١٥، بعد مطاردتها من قبل مسلحين حوثيين في الشارع واشهار السلاح عليها ونزع حجابها واقتيادها إلى قسم الشرطة وتم التحقيق معها من قبل عناصر نسائية، واستمر احتجازها إلى المساء، ثم اطلق سراحها بعد ذلك، وفي شهر مايو من العام 2016 تم توقيفها في مطار صنعاء بعد عودتها من المشاركة في ورشة بالأردن أقامتها «برجھوف» من أجل السلام، واحتجازها لمدة ٣ ساعات، ثم أطلقوا سراحها بضمانة، وفي اليوم الثاني تم استدعاؤها إلى جهاز الأمن القومي والتحقيق معها وتهديدتها بإيقاف نشاطها الحقوقي.

وفي شهر يونيو 2017 تمت ملاحقتها من قبل الامن القومي لاعتقالها لكنها استطاعت النجاة بنفسها والهرب إلى عدن جنوب اليمن، ومن ذلك التاريخ تعيش حياة النزوح ولا تستطيع العودة إلى عائلتها في صنعاء، وقامت السلطات في صنعاء بفصلها من وظيفتها تعسفاً بسبب نشاطها الحقوقي.

من خلال عملها مع رئيسة لرابطة أمهات المختطفين تمكنت أمة السلام من المساهمة في الإفراج عن مئات المختطفين والمخفيين قسرياً. تساعد أمة السلام أمهات المختطفين بتنظيم عملهن وعمل وقفات احتجاجية للمطالبة بالإفراج عن أبنائهن المختطفين، وتعرضت مع زميلاتها في هذه الوقفات الاحتجاجية للإعتداء بالضرب والسب ومحاولة الاعتقال والملاحقة في الشوارع.

شاركت أمة السلام في جلسات مجلس حقوق الإنسان في مقر الأمم المتحدة في جنيف للتعريف بقضية المختطفين والمخفيين قسراً والمعتقلين، وما يتعرضون له من انتهاكات داخل السجون، كما التقت بمبعوثي الأمم المتحدة لدى اليمن «مارتن غريفيث» و «إسماعيل ولد الشيخ» لمناقشة قضية المختطفين والعمل على إطلاق سراحهم، ونيل حريتهم الكاملة، وعقدت عشرات اللقاءات مع مسؤولين محليين ودوليين لمناصرة المختطفات/ين والمعتقلات/ين تعسفاً.

تعدّ السيدة أمة السلام من أبرز الشخصيات النسوية اليمنية العاملة في صناعة السلام وتحديدآ في ملف المختطفات/ين والمعتقلات/ين في اليمن، وبرزت في حضورها «المرأة الوحيدة» للاستقبال الرسمي والشعبي داخل مطار سيئون للمفرج عنهم في اتفاق جنيف أكتوبر 2020م الذي رعته الأمم المتحدة وكان الصليب الأحمر ميسراً له.

نسبية أحمد، ناشطة حقوقية، وحدة الرصد في رابطة أمهات المختطفين. رصدت الاختطافات التي تشنها جماعة الحوثي على المدنيين في محافظة الحديدة حيث وصلت من 2016 إلى يومنا هذا ما يقارب 949 حالة اختطاف، وعملت في ملف إظهار المخفيين قسراً حتى رأوا النور وعادوا إلى عائلاتهم

- **نسبية أحمد، ناشطة حقوقية،** وحدة الرصد في رابطة أمهات المختطفين. رصدت الاختطافات التي تشنها جماعة الحوثيين على المدنيين في محافظة الحديدة حيث وصلت من 2016 إلى يومنا هذا ما يقارب 949 حالة اختطاف، وعملت في ملف إظهار المخفيين قسراً حتى رأوا النور وعادوا إلى عائلاتهم
- **أسماء علي العمر،** مسؤول رابطة أمهات المختطفين بتعز. بدأت العمل الحقوقي عام 2017، وحققت الكثير من الاسهامات في إطلاق سراح عشرات من المختطفين من محافظة تعز، ومارست الكثير من الأنشطة من أجل حقوق اليمنيين كقعد الدورات الحقوقية وجلسات استماع، إضافة للمداخلات التلفزيونية لتسليط الضوء على الانتهاكات. لديها الكثير من التواصل مع المجتمع الدولي كالصليب الأحمر، والمفوضية السامية، ومنظمة العفو، ولجنة الخبراء الدوليين والاقليميين البارزين، وغيرها من الجهات
- **ألفت محمد، ناشطة حقوقية،** وحدة الرصد والتوثيق في رابطة أمهات المختطفين، قامت بالكثير من الأنشطة كتوثيق عشرات الحالات لمن تعرضوا للتعذيب، وكذلك التعريف بقضية المختطفين والمعتقلين في الإعلام. والتنسيق مع المفرج عنهم للقاء والتواصل مع لجان التحقيق الدولية والوطنية. لديها تواصل مع المفوضية السامية، والصليب الأحمر، ومكتب حقوق الإنسان بمأرب، والجهات المسؤولة.
- **انتصار صالح، صحفية وناشطة حقوقية،** في صنعاء، حققت الكثير من الإنجازات أهمها المساهمة في الافراج عن خمسة صحفيين، إضافة للمساهمة في إيصال قضية الصحفيين المختطفين لعدد من الجهات المختصة.
- **أمة الرحمن العفوري، إعلامية وناشطة في المجال الإنساني** والحقوق. أسست مبادرة تطوعية خيرية، انطلقت من خلالها في تدشين مجموعة من الأعمال الخيرية والإنسانية والإغاثية، وتعد حلقة وصل بين المجتمع والمنظمات الإنسانية إلى جانب عملها مع منظمات المجتمع المدني في مجال مشاريع التنمية المجتمعية.
- **أديبه الشرعبي، أنشأت مبادرة «كن عظيماً» في العام 2015م** في بداية الحرب كمبادرة إنسانية تهدف لسد جزء من معاناة المجتمع، والتي تم من خلالها توزيع سلال غذائية ومبالغ مالية وكفالة أيتام وطلاب علم.

سجون ومعتقلات

تمكن فريق «سام» من رصد عدد من القصص التي تكشف حجم الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة في اليمن، والتي أظهرت أن الانتهاكات الخاصة بالاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، تتم بشكل مخيف ومقلق، في مجتمع تحكمه عادات وتقاليد ذكورية، ما يجعل هذه الانتهاكات بحق المرأة اليمنية، هي الأقسى والأعمق أثرا. وقد تفضي إلى تدمير حياتها، وتعيش بقية حياتها في تخف، بعيدا عن المجتمع، أو قد تدفع بعض الأسر إلى التخلص من بناتها بدافع الشعور بالعار. تعيش النساء المعتقلات في سجون «مليشيا الحوثي» أوضاعا إنسانية وحقوقية بالغة السوء، حيث تحتجز 90 امرأة في ثلاث غرف، 60 منهن في غرفة سعتها خمسة في تسعة أمتار مع أطفالهن، و30 بغرفتين مقاس أربعة في أربعة أمتار، وفي السجن أيضا يعيش أكثر من 35 طفلا، في ظروف صحية سيئة، حيث تعرض عدد منهم للأمراض جلدية مختلفة.

أبرز السجون الخاصة بالنساء

1. السجن المركزي في العاصمة صنعاء: يقع تحت إشراف وزارة الداخلية ومصلحة السجون العامة، حيث حوت وزارة الداخلية ومصلحة السجون (مسؤول السجن)، إلى معتقل يتبع الزينبيات، (الذراع النسائي الأمني التابع للمكتب السياسي لجماعة الحوثي)، حيث يخفي أكثر من 100 امرأة واللاتي اعتقلن معظمهن من الحقائق والشوارع والمقاهي، وأخريات تم اعتقالهن من منازلهن.
2. معتقل الدار في العاصمة صنعاء وبيوت أخرى: وهو سجن سري يتبع أحد القيادات الأمنية التابعة لمليشيا الحوثي في صنعاء، وبحسب هذه المصادر التي حصلت عليها «سام» فإن النساء المعتقلات، بعد التعذيب، يجبرن على الاعتراف أمام الكاميرا، ثم يتم إيداعهن في السجن المركزي بأسماء مستعارة، يشرف على السجن نساء عينتهن «مليشيا الحوثي» ، بعد طرد الشرطة النسائية التابعة لوزارة الداخلية، ويطلق عليهن نساء المسيرة القرآنية.
3. السجن المركزي بمحافظة عمران: يعد سجن عمران المركزي من أسوأ المعتقلات التي تحتجز فيها مليشيا الحوثي نساء، فالسجن لم يكن مهياً لاستقبال أكثر من 20 امرأة، لكنه اليوم يحتجز بالعشرات من النساء، غالبيةهن تم إحالتهم إليه من حجز البحث الجنائي في عمران. كثير منهن اعتقلن بسبب مواقف أهاليهن السياسية، إضافة لأقارب موظفين إداريين في الدولة كانوا يرغبون بنقل وظائفهم أو ترك مدينة عمران.
4. السجن المركزي بمدينة الحديدة الواقعة غرب اليمن على البحر الأحمر: بحسب شهادات ناجيات من السجن كان السجن يوجد به 17 سجنية قبل الإفراج عنها.

مسؤولية مفترضة

- سلطان زابن ويعد أحد أبرز القيادات الأمنية في جماعة الحوثي، ويشغل منذ بدء الحرب، منصب مدير البحث الجنائي في صنعاء الذي يتبع وزارة الداخلية التابعة للحوثيين (غير المعترف بها دولياً). في سبتمبر/ أيلول الماضي، قضت المحكمة العسكرية بالمنطقة الثالثة التابعة للحكومة اليمنية، في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، فرضت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على خمسة قياديين بجماعة «الحوثي» بينهم سلطان زابن. وحسب بيان لوزارة الخزانة الأمريكية، قام زابن مع ضباط إدارته، باعتقال واحتجاز وتعذيب النساء بحجة منع الدعارة والجريمة المنظمة.
- اللواء عبدالله محمد الهادي، رئيس مصلحة السجون مسؤول بحكم سلطته عن الجرائم التي ارتكبت بحق النساء في عدد من السجون المركزية في صنعاء والحديدة وعمران، وبحسب الشهادات التي وثقتها المنظمة من الضحايا، فقد كان اللواء عبدالله محمد الهادي على علم بقسم الحرب الناعمة الذي يخفي العشرات من النساء في العاصمة صنعاء، تحت إشراف الزينبيات الجناح المسلح النسائي لمليشيا الحوثي وساهم في تسهيل عمل الزينبيات في الاعتقال والتعذيب.
- اللواء محمد الماخذي، مدير السجن المركزي بالعاصمة صنعاء، مسؤول بحكم سلطته كمدير للسجن المركزي في العاصمة صنعاء، وشريك في جرائم التعذيب التي طالت النساء في قسم الحرب الناعمة تحت إشراف الزينبيات، حيث سهل في تحويل قسم التأهيل داخل السجن المركزي إلى قسم للحرب الناعمة، وتستر عن عملية اختطاف النساء وممارسة التعذيب بحقهم، وبحسب شهادات موثقة فقد كان على علم بكل الجرائم التي ترتكب، وقدم كل الدعم اللوجستي للزينبيات.
- المقدم محمد الكحلاني، مدير السجن المركزي بمحافظة الحديدة الساحلية غرب اليمن، وبحسب شهادات وثقتها منظمة سام لضحايا سابقات، فقد استقبل السجن المركزي أكثر من 70 امرأة يمنية اختطفتهن مليشيا الحوثي، ومورس بحقهن تعذيب شديد، واستغلال غير أخلاقي من قبل المليشيا المشرفة على السجن، وبالتالي يعد الكحلاني مسؤولاً بحكم منصبه عن كافة جرائم الاختطاف والإخفاء والتعذيب التي وقعت داخل السجن المركزي بمحافظة الحديدة.
-

- الرائد حنين محمد حسين الحوري، مدير السجن المركزي بعمران، مسؤول بحكم سلطته عن الجرائم التي ارتُكبت بحق النساء في السجن المركزي بمحافظة عمران، حيث وثقت منظمة سام شهادات على لسان مسؤولين أمنيين سابقين إفادات عن جرائم اختطاف وتعذيب داخل السجن المركزي بمحافظة عمران، وبالتالي يعد الحوري مسؤولاً بحكم منصبه عن كافة جرائم الاختطاف والإخفاء والتعذيب التي وقعت داخل السجن المركزي بمحافظة الحديدة
- أحمد مطر حسن بتران، أحد المحققين الذي تعاقبوا على تعذيب النساء في معتقل الدار الغير قانوني. وبحسب الإفادات التي تلقتها «سام» فقد نقل للعمل في محافظة تعز.
- عبدالحكيم الخيواني: رئيس جهاز الأمن والمخابرات الأمن القومي والأمن السياسي وهو مسؤول عن إعتقال وتعذيب وإخفاء العديد من المدنيين في العاصمة صنعاء خلال فترة توليه قيادة جهاز الأمن السياسي.
- عبدالقادر أحمد قاسم الشامي : نائب رئيس الأمن والمخابرات لدى المليشيا، وأبرز المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبتها المليشيا عند اجتياح عدن بعد الانقلاب على السلطة الشرعية كما يُتهم باختطاف أطفال وتعذيبهم في سجون سرية
- مطلق عامر المراني المكنى "أبو عماد" : يشغل منصب نائب رئيس جهاز الأمن القومي للمليشيا سابقاً وهو مسؤول عن العديد من الجرائم التي تمثل انتهاك لحقوق الانسان والقانون الدولي ، متورط في جرائم اختطاف وتعذيب نساء وتجنيد فتيات للعمل لصالح المليشيا، اضافة إلى جرائم الاخفاء القسري للعديد من المدنيين.



الزينييات

منذ سيطرة «مليشيا الحوثي» على العاصمة صنعاء بتاريخ 21 سبتمبر 2014، ينشط جهاز أمني نسائي في تنفيذ مهام أمنية خارج إطار القانون، وهو جهاز سري هلامي من الصعب تتبع قياداته، أو معرفة هيكله، تعمل فيه عناصر نسائية مدربة بدرجة عالية، لتنفيذ الاقتحامات واعتقال الناشطات من النساء، وفرض المظاهرات والوقفات الاحتجاجية، بالإضافة إلى مهام خاصة أخرى، كالتجسس والإيقاع بالخصوم، ورصد الآراء وملاحقة الناشطات في الجلسات الخاصة وأماكن العمل،

إضافة إلى أعمال أخرى متعلقة بالجانب الفكري للجماعة كإعطاء محاضرات وندوات في المناسبات الاجتماعية، والنشاط في وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لفكر الجماعة، ويرصدن ما ينشر من قبل خصومها.

يعتبر الولاء المطلق لجماعة الحوثي وفكرها، هو الركيزة الأولى في اختيار أعضاء الكتائب، كما يتم إسناد قيادة تلك الكتائب إلى نساء، يتم اختيارهن على أسس سلافية، وأخريات ممن يؤمن بالفكر العقائدي للجماعة.

وبحسب تقارير صحفية تضم الزينبات 4000 عنصر تلقين تدريبات قتالية في صنعاء، وبعضهن تلقين تدريباً في الخارج، في لبنان وإيران على يد خبراء من حزب الله وإيران.

تتكون التشكيلات الأمنية النسائية التابعة لمليشيا الحوثيين من عشر فرق، تحمل مسميات مختلفة، أبرزها كتائب «الزينبات»، ومجموعة «الهيئة النسائية» وكتائب «الزهراء» وفرقة «الوقائيات الاستخباراتية».

يتم تدريب «الزينبات» على التعامل مع الأسلحة من استخدام وفك وتركيب، إضافة للتعامل مع المتفجرات، وتركيبها وفكها، وتنفيذ عمليات الاقتحام والتفتيش، ويحصلن على التدريبات في مواقع مدنية يستخدمها الحوثيون لأغراض عسكرية، منها مدارس ومناطق تعليمية وملاعب رياضية وجامعات حكومية.

تقول فاطمة، إحدى الضحايا الناجيات في إفادتها «إن المسؤولات عن التعذيب نساء من الزينبات لا يعرف اسماءهن ولا يعلم أحد مع من يتواصلن، تقوم الزينبات بقطع كل أمل للمحتجزات بالحياة، وأثناء التعذيب يتم إجبار المختطفات على الاعتراف ضد أشخاص من النظام السابق بأنهم كانوا يعملون في الدعارة وتجارة الحشيش، ويتم تصويرهن أثناء اعترافهن كأنهن يعترفن على شركائهن، ومن ثم يتم توجيههم للمحاكمة بناء على تلك الاعترافات».

القتل خارج القانون

تنوعت انتهاك القتل خارج القانون الذي تعرضت له النساء اليمنيات أثناء الحرب، حيث قتلت المرأة بقصف الطيران من قبل التحالف، والقصف العشوائي من قبل الحوثيين، وبزراعة الألغام، والقنص،

حيث سجلت المنظمة مقتل أكثر من

962 امرأة

عائشة الحمري

هي إحدى ضحايا الصراع بين القوات الحكومية، من جهة، وكتائب أبي العباس والتنظيمات المتطرفة، من جهة أخرى. وثقت «سام» مقتل السيدة عائشة خالد الحمري (45 عاما) يوم الاثنين 21 مايو 2018 أثناء تلك الاشتباكات. والتقت المنظمة شخصا يدعى «فكري»، أحد أقارب الضحية الذي قال: «خرجت عائشة من منزلها في حي الضربة الساعة الخامسة مساءً، قاصدة السوق لشراء احتياجات المنزل، وبينما هي في السوق اندلعت اشتباكات بين مسلحي اللجنة الأمنية وكتائب أبي العباس في شارع العواضي وسط المدينة. وأضاف: عند وصولها إلى جولة العواضي ترجلت الباص فأصيبت بطلقتين اخترقت ظهرها، لم نكن نعرف وقتها ما الذي حدث، ولما تأخرت عائشة في العودة إلى المنزل، وعند المساء نُشرت صورها على وسائل التواصل الاجتماعي يُفيد ناشروها بأنها قُتلت، انطلقنا مسرعين إلى مستشفى الروضة فوجدناها جثة هامة، وعلمنا بتفاصيل مقتلها من أحد مالكي الدراجات النارية الذي قام بسحبها من الشارع بعد إصابتها وقام بنقلها إلى المستشفى».

جهد الأصبحي

تعود بداية قصة جهد الأصبحي إلى 27 أبريل 2020، عندما هاجمت مجموعة من الأطقم العسكرية منزل والد زوجها والذين لم يكونا متواجدين في المنزل. وعند عملية الاقتحام بادر أحد المهاجمين لتوجيه السلاح على جهد التي كانت بمفردها بالمنزل وأرداها قتيلة، ونهب كل محتويات المنزل قبل أن يغادروا، بحسب رواية والد جهد. حاول الحوثيون التنصل من الجريمة، متهمين أهلها بقتلها، مما دفع الشيخ الخضر عبدالرب الأصبحي، إلى السفر إلى صنعاء، ولقاء قيادات الجماعة، وعلى رأسهم أعضاء المجلس السياسي، لتسليم الجناة للعدالة ورفع نقاط المشرفين الذين أوغلوا في ظلم سكان المنطقة، كما يقول. لكنه لم يلقَ تجاوباً من الجماعة، رغم اعترافهم بالقضية ومحاولة إنهاؤها بالتحكيم القبلي الذي قوبل برفض الخضر، كما يؤكد الشيخ في مقطع فيديو اطلعت عليه منظمة «سام».

ريهام البدر

ريهام البدر، ناشطة مدنية وحقوقية من محافظة تعز، قُتلت برصاص قناص حوثي بتاريخ 8 فبراير 2018، ريهام كانت تؤدي دورها المدني في إغاثة الفقراء المدنيين في حي «صالة» شرقي مدينة تعز، حيث قامت مع عدد من الشباب بتسيير قافلة غذائية باسم الشهيد أسامة سلام.

أفاد عبدالفتاح الصامت، الذي كان رفقة ريهام في القافلة « انطلقت القافلة الساعة التاسعة والنصف بتاريخ 8 فبراير 2018 من شارع جمال وسط مدينة تعز، باتجاه منطقة الكريفات وعندما وصلنا إلى قصر صالة، انقسم الفريق إلى نصفين، يقول الصامت: كنت أنا و ريهام البدر ومؤمن (شاب ضمن القافلة قتل إلى جوار ريهام) متجهين إلى منطقة الكريفات، وعندما وصلنا إلى منطقة النجد الاحمر بدأ إطلاق نار كثيف علينا، فاتجهنا إلى أحد ممرات السيول واختبأنا لمدة

نصف ساعة تقريباً، بعدها خرجنا وواصلنا مشوارنا إلى المناطق المحاصرة، وصلنا إلى منطقة الصرمين والكريفات وقمنا بتوزيع القافلة للأسر المحاصرة هناك».

يقول الصامت «قررنا الرجوع إلى المدينة، وعند عودتنا قررنا النزول من السيارة في منطقته النجد - المكان الذي تم القصف والقنص علينا منه عندما جئنا. يؤكد الصامت أن إطلاق الرصاص تجدد، ثم توقف لتعاود القافلة سيرها نحو المدينة، ولكن «عندما وصلنا إلى أمام كنتيرة تتبع الشرطة العسكرية، سمعنا إطلاق النار، اخترقت الطلقات رأس مؤمن، وعندما رفع يديه ليمسك رأسه جاءت طلقة مباشرة لتخترق يده. ويضيف: «بعد ذلك قامت ربهام بدفعي إلى الأرض، وبعد ذلك مباشرة جاءت الطلقة الثالثة التي أصابت ربهام، أصابت يدها اليمني واخترقت بطنها». كانت رهام تنزف وتطالب بالإسعاف، غير أن القناص كان يطلق رصاصه كلما رأى حركة.

لمياء (اسم مستعار)

تعرضت السيدة لمياء للتصفية داخل منزلها في حي سوق الصميل يوم السبت 14 مايو 2016، من قبل أحد أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية بتعز. حيث وثقت سام واقعة مقتلها وجمعت صورا ووثائق تتعلق بالضحية، واستمعت إلى شهادة لأحد الضباط العاملين في شرطة تعز بعد مقتلها بأيام، واستطاعت الحصول على شهادات من أقاربها وصديقاتها بعد مغادرة عناصر التنظيمات المتطرفة الأحياء التي كانت تتواجد فيها شرق المدينة نهاية 2018.

قالت جميلة (اسم مستعار) صديقة الضحية: «كان أحد أعضاء تنظيم الدولة ويدعى «أمجد رأفت» يعتقد أن الضحية تمتهن السحر، فقرّر التخلص من الضحية، فذهب إلى منزلها مستغلاً عدم تواجد أي فرد معها، وعند وصوله المنزل أخبرها أن يريد الحديث معها، وطلب منها الدخول إلى بهو المنزل فسمحت له بذلك على اعتبار أن سنه صغير لم يتجاوز الثمانية عشر عامًا، وأنه أحد جيرانهم المقربين». وتضيف: «لما سمحت الضحية بدخول أمجد إلى المنزل باشرها بطلقتين ناريتين في رأسها ففارقت الحياة. وتضيف الشاهدة: ظلت تفاصيل القتل مبهمّة لفترة حتى اتضح الأمر».

مآسٍ متكررة

أمني صالح

تقول أماني لفريق «سام» في إفادتها: «كنا نقيم أنا وزوجي أحمد في منزل بحي شملان شمال غرب مدينة صنعاء، ويقيم معنا والده في المنزل نفسه، تعرض منزلنا للمداهمة يوم 1 سبتمبر 2016، بواسطة مجموعة من المسلحين، أطلقوا الرصاص على المنزل ثم اقتحموه، واعتقلوا والد زوجي، ثم عادوا واعتقلوني أنا وزوجي، ذهبوا بنا إلى قسم شرطة شملان، وهناك وضعوا كل منا في مكان، وفتشوا أغراضي الشخصية، ومنعوني من الاتصال بأقاربي، وقاموا بالتحقيق معي واتهامي بالعمل لصالح السعودية، وتهم كبيرة لا يمكنني حتى التفكير بها وأنا ربة بيت».

كانوا يهددونني بقتل زوجي، وأنا لا أعرف شيئاً عن حالته في تلك اللحظة، ثم أخرجونا من القسم، وبينما نحن عند السيارة كانوا يجرون اتصالات مع قياداتهم، ثم أخذوا رقم أخي من زوجي، واتصلوا به ليحضر لاستلامني منهم، وسلموني إليه في نقطة تفتيش قرب محكمة همدان، حوالي الساعة الثانية بعد منتصف الليل، وأخذوا زوجي معهم لبدأ مشوار العناء ونحن نبحث عن زوجي ووالده المخفيين في سجون الحوثيين.

بحثنا من سجن إلى سجن، وتوصلنا للقيادات الكبيرة والصغيرة ليدلونا على مكانهما، وبقينا على هذه الحال ثلاثة أشهر، حتى عرفنا مكان احتجاز زوجي حيث كان في معتقل كان داراً لتحيظ القرآن الكريم، ثم عرفنا أن والد زوجي الأستاذ أحمد الحاج قد توفي داخل السجن بسبب التعذيب، وتم الإفراج لاحقاً عن زوجي.

بسبب النشاط السياسي

زينب، اعتقلت بسبب تصويرها لوقفه احتجاجيه في الحديدة غرب اليمن، تقول لـ«سام»: أثناء رجوعنا إلى البيت بعد الوقفة، مع رفيقتي لحق بنا ثلاثة مسلحين أعمارهم ما بين 15 إلى 13 سنة، وطلبوا منا الرجوع إلى مبنى المحافظة، فرفضنا، وقمنا بإيقاف باص وركبنا فيه، وطلبنا من السائق أن يمشي من وسط السوق حتى لا يلحقنا أحد، ولكننا تفاجأنا بسيارة بيضاء تلحقنا وعلى متنها رجل سمين يمسك بهاتفه المحمول، فشعرت بالخوف، وبالفعل قاموا بإيقاف الباص وأدخل الرجل السمين رأسه إلى الباص وأمرنا بتسليم هواتفنا، فقلنا له: لا يوجد لدينا هواتف، حاولت الخروج من الباص وإذا بأحد المسلحين يرفع السلاح في وجهي ويهددني بأنه سيطلق الرصاص على رأسي، ثم أجبروا السائق على الاتجاه الى البحث الجنائي، وقاموا بأخذ حقائبنا وتفتيشها وأخذ ما كان فيها، كنا في الباص و تتقدمنا السيارة البيضاء وخلفنا طقم عسكري على متنه 12 مسلح تقريباً، واثنان لدينا في الباص، فكرت وأنا في منتصف الطريق أن أفتح الباب وأقفز من الباص، ولكنني ما إن مددت يدي نحو الباب حتى ضربني أحدهم على يدي ومنعني من ذلك، وعند وصولنا للبحث الجنائي خرجت اثنتان من عناصر الشرطة النسائية وقامتا بإدخالنا في إحدى الغرف وتفتيشنا بطريقة مهينة للغاية، لمدة نصف ساعه حتى أجبرتنا على نزع ملابسنا الداخلية أثناء التفتيش، ثم أخرجونا للتحقيق لدى المدعو ابو رعد والذي كان يضرب بيديه فوق الطاولة بقوة أثناء التحقيق لإثارة الخوف في نفوسنا، وقام بسؤالنا لماذا نخرج، وهل نحن سياسيات، ثم قام بتهديدنا بأنه سينثر رؤوسنا بالرصاص إن خرجنا مرة أخرى، ولن يخاف من أحد، ظللنا محتجزات لثلاث ساعات حتى جاء بعض الرجال من أقاربنا ووقعوا على تعهدات بعدم خروجنا مرة أخرى.

جامعة صنعاء.. انتهاكات واسعة

تعرضت العديد من الطالبات اللواتي شاركن في مظاهرات احتجاجية في العاصمة صنعاء، لتردي الأوضاع المعيشية، للاعتقال، والاعتداء المهيمن من قبل ما تسمى الزينبيات، تحدثت عدد من الطالبات الضحايا لـ «سام»: قالت «سعود»، إحدى شهود العيان على ما جرى في الجامعة: «اعتُقلت عدد من الطالبات بصورة عنيفة سواء كن داخل المظاهرات أو خارجها، والطالبات اللواتي رفضن يسلمن هواتفهن، تجرهن ما تسمى بالزينبيات إلى داخل باصات متوسطة بيضاء، ومن ترفع صوتها يتم الاعتداء عليها بالضرب المبرح، بواسطة عصي كهربائية، ثم تم أخذهن إلى قسم شرطة، ولم يتم الإفراج عنهن إلا بحضور أهلن وتوقيع تعهد خطي بعدم العودة لأية تجمعات».

وتضيف سعود: «الذي حصل معي شخصياً، قامت الزينبيات بدفعي وصعقي وضربي بالعصا، وكنت أقاوم لأنني لا أريد الصعود للباص، وهن يقم برفعي بالقوة، استطاعت إحدى الطالبات الهرب، بعدها شددوا الحراسة علينا، وصعدت معنا على متن الباص ٤ زينبيات بصواعق وعصي، واثنان من العساكر مسلحين، لم يكن مسموح لأي منا بالتحدث، وصلنا إلى مكان لم نكن نعلم أين يقع، كان المكان عبارة عن ساحة كبيرة وبه عدد من المكاتب، مليء بالحوثيين، تم مصادرة هواتفنا النقالة، وأدخلونا إلى أحد المكاتب وعندما تساءلنا عن مصيرنا، أجابونا بانهم سيأخذون أسمائنا الرباعية فقط وأرقام أهاليها وسيتم التواصل بأولياء الأمور والإفراج عنا، انتظرنا لساعات ولم يتم ما وعدونا به، وعندما كنا نتساءل عن مصيرنا كان منهم من يرد علينا بعدم الإجابة، ومنهم من يبدأ بتوجيه الإهانة والتهديد بالكهرباء، كان هناك فتيات لم يستطع الزينبيات الوصول لهواتفهن، وبقينا هناك حتى أتت عوائلنا لاصطحبنا».



اخفاء قسري

اختطفوني في يوليو 2019 من قبل 12 ضابطا ملثمين مع الكلاشينكوف، من منزلي في العاصمة صنعاء فجرا، ثم اقتادوني إلى قيو مدرسة، وبعدها تم تحويلي إلى أحد السجون حيث قام المحققون بضربي إلى أن نزفت وصعقوني بالكهرباء، وكتعذيب نفسي يتم تحديد مواعيد لإعدامي وتلغى في اللحظة الأخيرة، تم سجنني في مدرسة دار الهلال المهجورة في شارع تعز». وتضيف: «لقد أصبت إحدى المحتجزات وهي برديس السياغي، وهي شاعرة بارزة وجود حوالي 120 امرأة محتجزة هناك. وقالت إن الضباط ضربوا رأسها على طاولة بشدة لدرجة أنها احتاجت إلى جراحة في العين لرؤية بشكل صحيح عند إطلاق سراحها بعد شهر». وأضافت الحوري «أن رئيس قسم التحقيقات الجنائية في صنعاء سلطان زابن، قام بالتحقيقات في المدرسة وسمعت بأن زابن في بعض الليالي قام بإخراج الفتيات الصغيرات الجميلات من المدرسة لاغتصابهن».

منذ مقتل الرئيس السابق صالح على يد الحوثيين في ديسمبر 2018، شنت مليشا الحوثيين حملة اعتقالات في صفوف النساء، اختفت الكثير منهن في ظروف غامضة، والبعض اختطفن من الحدائق والشوارع، وأخريات أخذن من منازلهن بعد مداهمتها. وقد وثقت منظمة سام، وعدد من المنظمات المحلية، أنماطا من حالات القبض التعسفي والإخفاء القسري للنساء على يد مليشا الحوثيين في العاصمة صنعاء، حيث استهدافت ناشطات سياسيات معارضات ومدافعات عن حقوق الإنسان، وصحفيات ومدنيات معارضات وغيرهم. وقد تم عزلهن عن العالم الخارجي لفترات طويلة تعرضن خلالها للتعذيب وسوء المعاملة.

نشرت وكالة الأنباء الأمريكية تحقيرا صحفيا بتاريخ 30 أبريل 2020، يتحدث عن انتهاكات ميليشيات الحوثي بحق سجينات الرأي العام اليمنيات، يتم استهداف النساء اليمنيات بشكل متزايد من قبل المتمردين الحوثيين الذين يحكمون شمال البلاد، خاصة مع تزايد نشاطهن السياسي، تقول سميرة الحوري 33 عاما: «عندما رفضت طلب مسؤول حوثي بالقبض على نشطاء آخرين،

تقارير حقوقية

أكد التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن في الفقرة 21 منه «في العاصمة صنعاء الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي استهداف النساء بشكل مباشر وغير مباشر، عندما يكن أو يشكلن تهديدا مباشرا لحكم الحوثي، وقد وثق الفريق نمط قمع متزايد للنساء، وفي الحالات التي وثقها الفريق التي بلغ مجموعها إحدى عشر حالة، تعرضت النساء فيها للاعتقال والاحتجاز والضرب، والاعتداء الجنسي، بسبب انتمائهن السياسي أو المشاركة في أنشطة سياسية أو احتجاجات عامة، وتم تهديد تلك النسوة بتوجيه تهمة البغاء والجريمة المنظمة في حالة استمرارهن استمرارهن في أنشطة ضد جماعة الحوثي».

من جانبها، نشرت منظمة سام للحقوق والحريات بتاريخ 3 يوليو 2019، تقريرا حقوقيا حمل عنوان «ماذا بقي لنا؟» ، اشتمل التقرير على شهادات لضحايا وأقارب ضحايا وشهود عيان تحدثوا لـ«سام» عن انتهاكات جسيمة تتعرض لها النساء المعتقلات في سجون مليشيا الحوثي، بما في ذلك سجون أقسام الشرطة والنقاط العسكرية. كما أشار التقرير إلى أن الحوثيين شكلوا جهازا أمنيا خاصا بالنساء وظيفته المشاركة في اقتحام المنازل، واعتقال النساء واستدراجهن وجمع معلومات ميدانية عن الخصوم. كما رصد التقرير مواقع لاعتقال وإفشاء النساء، شملت أماكن مهجورة تستخدم للتحقيق والتعذيب النفسي، وبيوت مواطنين تم إجبار أصحابها على تركها، وأقسام شرطة تسيطر عليها مليشيا الحوثي. وعدد التقرير العديد من القصص لنساء اعتقلن وتعرضن للتعذيب الشديد والمعاملة القاسية، مما دفعهن لمحاولة الانتحار.

كشفت منظمة سام عن قصص جديدة لنساء استطعن الفرار من أماكن الاحتجاز، وسردن قصصا قاسية، وتفاصيل أخرى عن معتقلات، حيث قالت «سام»: «تعمل جماعة الحوثي من تاريخ استيلائها على السلطة على إيذاء نفسية المرأة اليمنية، من خلال تهمة ملفقة، في مجتمع ذكوري لا يفرق بين الضحية والمجرم، تشعر وأنت تستمع لبعض النساء بصوت مخنوق مقيد بسلاسل ثقيلة من الخوف».

أكدت المنظمة في تقريرها تلقيها بلاغات عدة إضافة لرصدها أكثر من مرة قيام جماعة الحوثي بتجنيد فتيات صغيرات ما بين 10 إلى 17 عاما يتم استقطابهن من الأسر المعدمة اقتصاديا واجتماعيا، ما بين العام 2017 إلى 2020 ليكن عضوات في جماعة الزينيات، واللاتي يقمن بأعمال التجسس وجمع المعلومات وجذب الاطفال والشباب إلى التجنيد في صفوف جماعة الحوثي.

خالدة الأصبحي

الخمسينية «خالدة الأصبحي».. تروي مشاهد من تعذيب الحوثيين لها ولنساء أخريات في سجون سرية بصنعاء

أكدت المختطفة «خالدة محمد الأصبحي» 55 عاماً، التي خرجت مؤخراً من سجون جماعة الحوثي بصنعاء، خلال إفادتها لفريق سام بأنه تم إختطافها وتقييد حريتها أكثر من ثلاث سنوات، بسبب عضويتها في المؤتمر الشعبي العام.

وتشير «خالدة» إلى أن الاعتقال الذي كان بحقها وأحد أحفادها وقع بتاريخ 8 / 4 / 2018 من أمام صالة جوتين للأفراح في صنعاء والكائنة بجوار الجامعة البريطانية، وكانت حينها تقلّ باصاً، في طريق عودتها لمنزلها. وتصف «اعتقلوني عشرة أشخاص مغطين وجوههم وكانوا مسلحين، فوق باص، وسيارة، كنت حينها مع صفيدي، أخذوني إلى أحد مقراتهم، في دار سلم، وكانت عيوني، مغطاة». وتشير إلى «أن مضاعفات السجن زادت عليها، حيث أصبحت حالتها النفسية والجسدية متعبة ومنهكة، جراء التعذيب الذي تعرضت له في ثلاثة سجون تنقلت فيها، طوال مدة السجن».

ووصفت حالتها بأنها ظلت لثلاث سنوات من البكاء، دون أن تثير شفقة السجانين من جماعة الحوثي، وأن أول علاج خضعت له بعد خروجها، هو معالجة القصة الهوائية. وتقول ضمن شهادتها «تعرضت للضرب والإهانة والتهديد، وتقييد يداي، كانوا يخرجوني للتحقيق الساعة 12 في الليل، ويعيدوني الساعة خمس الفجر، ومربطين عيوني». مشيرة إلى أنها تعرضت للضرب المبرح، «كانوا يلطموني، انضربت حتى أغمي علي، في مرة من المرات» وتواصل في وصف حالتها المتعبة «تخيل عندما تكون بمفردك لفترة ثلاث سنين بين أشكال وأناس ملثمين، لا يوجد أحد معك أو يدافع عنك ولا أحد يحميك، ثلاث سنوات وأنا أشعر بالخوف والقلق».

وتتذكر خالدة الأصبحي من مشاهد السجن، بأن الحوثيين أتوا بإحدى المعتقلات، وهي مغربية الجنسية، كانت مصابة بقدمها بطلقة نارية، كما أن إحدى السجينات كانت حبسية الجنسية، وأضاف «كانوا يأتوا بمسجونات صغيرا، بنات أعمارهن من 12 سنة إلى 15 سنة».

وتضيف إلى أنها تعرضت للتهديد أثناء التحقيقات معها، ووقعت أوراق فيها اعترافات، كما أن الحوثيين جعلوها تتكلم عما يريدوا، وهم يوثقون ذلك بالكاميرا. وقالت «لا أستطيع تجاوز الخوف الذي عشته في السجن، ولو بعد عشر سنوات، لقد خطفوني وعذبوني وضربوني، كانوا يجعلوني أوقف على قدمي من الساعة 12 إلى الساعة خمس فجراً، وأنا رجلي بلا مفصل، عدا التهديدات التي كنا نتلقاها بالصعق بالكهرباء».

وعن جلسات التحقيق التي كانت تجري معها ومع غيرها من السجينات قالت خالدة «كانت تبدأ الجلسات ليلاً، تكون بعد الـ 12 ليلاً وتستمر إلى الفجر». وتواصل حول آلية التعذيب «يتم تغطية الأعين، ثم يقوموا بتقييد اليدين، وبعدها كانوا يجعلونا نمشي عبر درج حتى نصل إلى

إحدى الغرف، يسألونا سؤالاً إذا لم نجب كما يريدون، يبدأون بالركل واللطم من كل مكان، ثم يتم تعليقنا وإجبارنا على الوقوف على قدم واحدة، لمدة طويلة، ومعهم صاعق كهرباء». وتكمل « يكون أحدنا داخل غرفة وفيها خمسة أو ستة أشخاص، ويعذبونك وأنت لا تعرف من الذي يعذبك ويضربك».

وتصف السجن الأول الذي أدخلت فيه بأنه كان في منطقة دار سلم، جنوب العاصمة، وكان عبارة عن ثلاثة مباني، أو مقرات كانت تسمع السجناء، يسمون الأول بالاستخبارات أما الثاني فهو الأمن السياسي، والثالث الأمن القومي. وأضافت «هذه المقرات يحضروا لها أناس كثير، منهم صغار السن، وكان من يرفض الاعتراف بالتهمة الملفقة له كانوا يأتون بأسرته وأهله أمامه وذلك لإجباره على الاعتراف وإلا سيتم أذية ذويه». حيث تقول خالدة «أنا مجرد ما أحضروني، جابوا ابني وزوجة ابني، وابنة خالتي، وأحفادي، وخلوني أسمعهم وكانوا يقولون لي ابنك معلق، في الغرفة الأخرى».

وذكرت «خالدة» أن «المقر الثاني الذي تم سجنها فيه، كان في منطقة السبعين، بجانب جامع الصالح، وأن هناك تعرفت على مسجونات إحدهن مغربية، والأخرى حبشية، وأخريات يمنية منهن عنان، وهند وحنان، وغيرهن الكثير. وأضافت أنه بين الحين والآخر تنقل السجناء إلى أحد مقرات جماعة الحوثيين، والذي تطلق عليه السجن المركزي، ولكنه غير السجن المعروف والتابع للدولة، الذي في منطقة الجراف، إنه مركزي خاص بالجماعة» بحسب قولها.

وأضافت «أن السجناء في المقر الأخير لها، هن من المتجنندات الحوثيات «الزينيةيات» حيث لا يكشفن وجوههن، مبرقععات ولا نعرف أسمائهن، هذا المقر المدير حقه معه مكتب عند وزارة العدل، في الدور الثاني أو الثالث، واحد عندهم في المكتب اسمه سلطان، كنت أسمعهم هكذا يقولوا». وتتذكر خالدة «بعض المسجونات يجدن من يقول لهن بالذهاب إلى وزارة العدل، حيث مكتب البحث الجنائي، التابع لجماعة أنصار الله، إلى شخص يدعى سلطان، كنا نسمعهم يتكلموا، بالهاتف جنبنا، أما المقر الأول الذي سجنوني ففيه مدير يدعى أحمد عامر، قائد شرطة قسم جمال جميل».

وتضيف في شهادتها أنها أضربت عن الطعام لمدة شهرين وخمسة أيام، وكانت معها إحدى السجناء وتدعى «تقية ناجي المؤيد» تقول بأنها «خطفت بعدها بيوم وأفرجوا عنا سوياً، لا أدري لماذا اعتقلت هي الأخرى دون سبب، اقتادوها من داخل حدة، وحققوا معها يومين وأجبروها على التوقيع على 13 ورقة، وأنا وقعت على أكثر من 15 ورقة، لا يدعونك تقرأ ما فيها، حيث يجبرونك على أن تكتب اعترافات وتوقع عليها، ومن ثم كان يتم إجبارنا على الاعتراف أمام، وفي نهاية الأمر يتم تهديدنا أنه في حال تقدمنا بشكوى أو تحدثنا بشيء بأنهم سيقوموا بنشر اعترافاتنا الملفقة».

وتقول «اختطفوني وتهمتني، بأني عضوة في المؤتمر الشعبي العام، كانوا يقولوا لي خلي «عفاش» ينفعك، هكذا كان سبب الإعتقال المعلن لكن في وقت التحقيق رأيت واحد منهم، والذي كان بيني وبينه مشكلة حصلت في مدينة عدن، قبل 17 سنة، هذا الرجل أخذ مني مبلغ مالي، ولقد أقمت دعوى ضده بسبب تمنعه عن دفع المبلغ المالي وتم سجنه في سجن المنصورة، وجلس 3 سنين هناك، وكان أخوه مديراً لمصلحة أراضٍ لحج حينها، وعندما رأني في السجن، قال لي حبستنا 3 سنين، سأحبسك ثلاث سنين، كان زمان دولتك الآن دولتي، وخرج لي بطاقة من حق الأمن السياسي».

وأكدت الأصبحي بأنها حاولت الانتحار مرتين، وفي إحدى المرات تعرضت للضرب حتى أغمي عليها، تقول «بعد أيام من الإضراب في رمضان صعدت فوق المكتبة، كنت أصرخ تعالوا يا ناس أنا مخطوفة لي سنتين، فبلغوا العمليات التابعة لهم وضربوني، وتم تعليقي، إلى أن فقدت وعيي».

وأفادت أنها أصبحت لا ترى جيداً بإحدى عينيها، بسبب الضغط، وأنها أصبحت مريضة بالكلية نتيجة الماء الملوث داخل السجن. وتضيف «طرحوني في بدروم كنت أعيش مع الفئران والحشرات، لم يكن فيه إلا أنا وتقية ورجال في الغرف الثانية حيث مكثنا على نفس الحال لمدة عامين ونصف، بعد ذلك نقلونا إلى سجن اسمه الإصلاحية، فيه زنازن انفرادية سيئة جداً، لا يوجد فيها نوافذ».

وتقول خالدة بأن جماعة الحوثي أسكنت في الدور الأخير امرأة معها أطفال للتمويه على مركز الإعتقال، بينما كان ساحة السجنة مملوثة بالسيارات، حيث تعتقد بأنها تعود لمن تم اختطافهم، أو تمت تصفيتهم وقتلهم لا سيما وأنها أكدت وجود طلقات رصاص على تلك السيارات.

وتشير إلى أن «جلست في السجن الأخير ستة أشهر فقط، حيث تم نقلي من المقر التابع لأحمد عامر إلى المقر الذي يديره شخص يدعى سلطان، أدخلوني في محرم، وأخرجوني في رجب».

واختتمت خالدة شهادتها «كنت أستعد قبل إختطافها للسفر لإجراء عملية تغيير مفصل القدم، وهذا الأمر مثبت في تقاريري الطبية، الآن أشعر بأن حالتي إزدادت سوءاً بعد ما تعرضت له من تعذيب وإجباري على الوقوف على قدم واحدة الأمر الذي زاد من الضغط على قدمي والآن أنا بحاجة لتغيير مفصلي لشدة الآلام التي أشعر بها».

سعاد وقمع الحوثي

استمعت «سام» إلى شهادات أخرى جاء في مضمونها استخدام الحوثيين الاختطاف والتعذيب على نطاق واسع ضد ناشطات أو مدنيات لأسباب مجهولة. تقول سعاد التي أمضت فترة اعتقالها في أحد سجون الحوثي: «كنت مع عدد كبير من النساء المختطفات، تم اقتياد بعضهن من الشوارع وأخريات استدرجن عن طريق الهاتف لاستلام سلة غذائية، ومنهن من اختطفن من بيوتهن بعد اقتحام منازلهن ونهب كل ممتلكاتهن، وأخريات تم اقتيادهن للمعتقلات من الحدائق العامة والمطاعم والمقاهي». وتضيف: «تتراوح فترة الاعتقال بين تسعة أشهر إلى سنة أو أكثر بسنوات» مؤكدة على أنه «يتم تغطية أعين المختطفات من قبل فرقة الزينبيات قبل أخذهن إلى فلل في صنعاء، والفلل كانت تسمى بـ«المقر». في المقر جمعت أعداد كبيرة من المختطفات في بدروم الفلة، حيث تتعرض فيها المختطفات لتعذيب ممنهج بصنوف شتى، ولا يسمح لهن بالذهاب لدورة المياه. كما كان يتم استدعاؤهن في منتصف الليل للتحقيق. كما كان يتم تعذيبهن في أماكن مهجورة، حيث يستخدم معهن الصاعق الكهربائي من قبل شخصين، وأيديهن موثقات بالحبال، وأفواههن مغلقة بحبل يسحب للأعلى بعد رش الماء عليهن».

تصنيف وتهم جاهزة

يتم تصنيف المعتقلات إلى: بنات البحث، بنات المقر، بنات شبكة صنعاء. هؤلاء محتجزات منذ ما يقارب السنة، تم تلفيق تهمة الدعارة والحشيش بعد تغيير المسؤوليات عن السجن بما يقارب من 15 من العاملات ضمن جماعة «الزينبيات». التهم التي توجه للنساء تتنوع بين التخابر مع العدوان، والسرقة، وقضايا تمس الاخلاق، وقضية شبكات كبيرة تعمل لأجنده خارجية لشق الصف الداخلي.

تعذيب ممنهج

يستخدم الحوثيون وسائل تعذيب قاسية وبشعة، تعكس نفسية سادية ضد النساء دون تمييز. تقول فاطمة: «طرق التعذيب مختلفة وقاسية، من منع التعرض للشمس والحبس المتواصل، والمنع من استخدام دورات المياه، بالإضافة إلى استجوابهم واحدة واحدة بعد منتصف الليل للتحقيق معهم وهن مقيدات وعلى يمينهن ويسارهن شخصان يصعقوهن بالصاعق الكهربائي من الجهتين، ويأتي شخص ثالث بذات الوقت ليضربهن بالعصي والهرات، إضافة لرش المياه عليهن، غير التعذيب النفسي الذي حصل لهن من قبيل تخويفهن وتهديدهن بالقتل، وإخبارهن بأنهن لن يرين النور، وأنهن محتجزات إلى مالا نهاية، وأن أحدا لا يستطيع إيجادهن».

تقول رحمة: «وصل عدد السجينات في الزنزانة إلى ما يقارب 200 سجينة، السجينات كن قبل وصولهم السجن المركزي في مكان يدعى المقر، وقبلها في البحث الجنائي، حيث تعرضن للتعذيب هناك على أيدي الزنبنيات بكل قسوة وعنف، وتختلف وسائل التعذيب من ضرب بالعصي والأسلاك المجدولة، واستخدام الكهرباء، وتقييد السجينات بشكل معلق على أصابعهن حتى يفقدن الوعي».



الحياة في المعتقل

تقول فاطمة: «كثير من البنات، خاصة اللواتي يتم تحويلهن من البحث، يتم وضعهن على الأرض بدون فرش، بجانب بعض، بحيث لا يوجد مكان حتى لممر بينهن من شدة الازدحام، وبسبب قلة الملابس يرتدي الجميع ملابس بعضهم فتنتقل الأمراض الجلدية، وأمراض المعدة بسبب عدم نظافة الحمامات، وعدم توفر صابون وعدم، وجود شمس أو مصادر تهوية كافية».

وتضيف: «جميع وسائل الاتصال بالعالم الخارجي ممنوعة عن قسم النساء العام، ولهن خمسة دقائق كل أسبوعين للاتصال بالأهل، كما يتم تسجيل المكالمات وبيانات الشخص الذي تتصل به السجينة».

ذكرت إحدى المعتقلات أن «الطعام في السجن سيئ جدا، فهو عبارة عن عدس أو فول في وجبة الإفطار، أما في وجبة العشاء ففول أو عدس بدون أية بهارات، كما يضعوا فيه صبغات من أجل تغيير لون الطعام، أما وجبة الغداء فرز أبيض، يتم طبخ 20 كيلو على نصف بصلة وقليل من الزيت والملح وصبغة».

تضيف: «أثناء الأكل نتوزع على هيئة مجموعات، الأكل غالبا لا يكفي، قليل منا من تستطيع الأكل، وكثير من السجينات يعانين من جراثمة المعدة وحصوات بالكلي والكبد، والاطفال يعانون من سوء التغذية، والرضع لا يحصلون على حليب وفوط طبية، كما يتم منعهم من الملابس الخاصة بهم».

أما النظافة «وبسبب انعدام الصابون والمنظفات، فقد انتشر مرض الكوليرا داخل السجن، في يوم عيد الأم، وطبعا الزينبيات تجاهلن الموضوع ورفضن أية إجراءات لإدخال منظمات طبية أو رفع حالة طوارئ، مما اضطر بعض السجينات اللاتي يزرنهن أهلن إلى توفير الصابون الذي قمن بشرائه عند زيارة بناتهن».

أما الزيارات «لا تزيد عن خمس دقائق، بلا خصوصية، حيث تتواجد الزينبيات حول السجينة، بحيث تقف زينبية بين المحتجزة في الداخل ومن يزورها من الخارج، كي تستطيع سماع الحديث بينهما، هناك حرص على معرفة كل كلمة تخرج من داخل السجن، حتى لو أن سجينه قامت بالغناء لترفيه عن نفسها يتم تقيدها لعدة ساعات بالشمس». وتضيف: «هناك دوريات في الليل والنهار، ويمنع على السجينة من تغطية وجهها كم يتم إجبارهن على حضور دورات دينية وعمل وقت إضافي في الاتصال أو الزيارة لمن تخالف ما جاء في المحاضرات».

نساء الطائفة البهائية

أحد أبناء الطائفة البهائية الذي شهد الاعتقال قال لمنظمة «سام» «إن مسلحين أمنييين يتبعون جهاز الأمن القومي داهموا فعالية ثقافية أقامتها مؤسسة «نداء للتعايش والبناء» بالتعاون مع مؤسسة «جود» في قاعة المؤسسة بالعاصمة صنعاء، حيث اقتادوهن إلى سجن الأمن القومي، ولم يسمح لأهاليهن بزيارتهم أو التواصل معهن أو مع محامين في محبسن، ولم يفرج عنهن إلا بعد شهر ونصف من اعتقالهن». تعرضت ثلاث ناشطات حقوقيات للاعتقال لشهر ونصف خلال فعالية الفعالية هن: روية ثابت، ومواهب يوسف، ونفحة سنائي.

حيث قام المسلحون في يوم الأربعاء 10 أغسطس 2016، باعتقال روية ومواهب ونفحة وإيداعهن في سجن الأمن القومي بالعاصمة صنعاء دون تهمة وبلا مذكرة قضائية، وبشكل غير قانوني لا يمت للإنسانية والعادات اليمنية الإنسانية بصلة. إلى جوار الناشطات الثلاث، جرى اعتقال (12) امرأة أخرى و(45) آخرين من الرجال والأطفال.

شهادات

تقول سعاد: «في فترة اعتقالي أخبرتني المعتقلات السابقات عن حالات كثيرة، البعض متن من التعذيب بالنزيف الداخلي، وواحدة اسمها «بشرى»، لم تستطيع «سام» لتحقيق من الواقعة، تم اعتقالها بعد ذهابها للسؤال عن شقيقتها، وتم اغتصابها في القسم بحسب أقوالها». وتضيف: «أما «هدى» فقد تم تعذيبها حتى الموت، وإخراجها من مكان الجريمة في الفجر ليتم دفنها، بحسب المصادر. وأخرى اختطفت وسجنت هي وابنتها وزوجة ابنها وأطفالها الصغار. وهناك امرأة كبيرة ذهبت للسؤال عن ابنها وتم إيداعها السجن، كما تعرفت على امرأة كبيرة بالسن تعاني من عدة أمراض مزمنة، تم إخراجها من منزلها باتصال تلفوني بين المطر بمبرر استلام سلة غذائية».

ضحايا أخريات

- تقول إحدى الناجيات لفريق «سام»: «تعرفت في السجن على فتاة تدعى نادية، من محافظة الحديدة، تم القبض عليها والتحقيق معها وتعذيبها في بحث الحديدة بتهمة تعاونها مع العدوان بوضع شرائح للطيران، تم نقل نادية لصنعاء لمدة أسبوعين في المركزي، ثم اقتادوها للأمن القومي دون تهمة أو عرض على النيابة، مكثت في الأمن القومي أسبوعين، ثم تم إعادتها للسجن المركزي، وكانت حالتها متدهورة جدًا حيث أصيبت بالشلل إضافة لكسر في عمودها الفقري، نتيجة للضرب والتعذيب». تعرفت على سبينة أخرى وهي ناشطة سياسية على مواقع التواصل الاجتماعي، تم تعذيبها لمدة ثلاثة أشهر وقاموا بخلع أظافرها، حيث تم تعذيبها في الأمن القومي قبل أن يتم نقلها للسجن المركزي».

- بتاريخ 21 اغسطس 2020 اختفت الموظفة في وزارة الخارجية اليمنية فردوس حسين الضلعي من أحد فنادق عدن، وظلت مخفية قسرا لمدة أسبوعين، وبعد ذلك صدر بيان منسوب لعائلتها أكدت فيها اعتقال ابنتهم على يد جهاز الأمن السياسي دون معرفة التهم أو مكان تواجدها.
- قام أفراد من جهاز الأمن السياسي والقومي التابعين لجماعة الحوثي باعتقال سيدة الأعمال بلقيس الحداد 43 عاما من منزلها في العاصمة صنعاء، وتم إخفاؤها لمدة شهر في أحد المعتقلات دون منحها الحق في التواصل مع ممثلها القانوني، مع رفض النيابة العامة التابعة لجماعة الحوثي في العاصمة صنعاء الرد.

سونيا صالح علي الغباش

ناشطة حقوقية ورئيسة منظمة «رغم الصعاب».. فرت «سونيا» من اليمن إلى القاهرة في مصر بعد خروجها من إحدى سجون الحوثي، حيث أفادت بأنه «تم اعتقالها بتاريخ 06 مارس 2019 وإيداعها في سجن الأمن القومي بعد أن كنت متواجدة في إحدى محطات البنزين بمنطقة حدة، حيث قامت عدد من الأطقم العسكرية والمدبرات بمحاصرة المحطة واختطافي. بقيت أسبوعا في مكتب الوكيل المعين من قبل مليشيات الحوثي، ثم اقتادوني إلى مكان مجهول بعد الفجر، ووضعوني في غرفة (مترين في متر) تُسمى «الضغطة» في غرفة تحت الأرض لمدة أربعة أشهر، تعرضت خلالها لتعذيب قاسٍ، حيث نزعوا أظافري، وقاموا بسلخ جلدي بأدوات حادة، بالإضافة لرشي بالماء البارد، واستخدام الصاعق الكهربائي، وربط يدي وقدمي لفترة طويلة».

وتضيف «سونيا» في شهادتها: «حققوا معي طيلة فترة السجن والتعذيب التي استمرت أربعة أشهر، حيث وجهوا لي أسئلة حول عملي، وتعاملتي مع شخصيات سياسية خارج البلاد، كما تم اتهامي بالعمالة واستعطاف الناس الذي نقوم بخدمتهم عبر مؤسستنا حتى نستفيد منهم سياسيًا. كانت أوقات التحقيق في فترات متأخرة من الليل. كانت فترة التحقيق أصعب الفترات التي رأيتها في حياتي، حيث تعرضت لشتى أنواع الممارسات حتى أنني تمنيت الموت كي أتخلص من هذا العذاب. كنت أسمع أصوات وصراخ وبكاء السجينات يُعذبن فيزداد عذابي أكثر.

وتضيف «سونيا»: هناك معتقلات يؤتى بهن بسرية تامة ولا يعلم أحد من هن أو ماهي تهمهن، حيث يتم وضعهن في زنازين مُجهزة مُسبقًا ومعزولة عن قسم النساء، حيث تتكون تلك الزنازين من أربع غرف يتراوح حجمها بين 6 أو 10 أمتار مربع.

اقتحام منازل وتعذيب

نضال: اقتادوني للتحقيق ليلاً

اعتقلت «نضال» 4 عاماً، بتاريخ 18 أغسطس 2019 م من بيتها الواقع في منطقة «نقم» على يد أفراد البحث الجنائي، حيث قالت في إفادتها لفريق «سام»: «أبرزوا أمر تفتيش وقاموا باقتحام المنزل بأعداد كبيرة، حيث كان يتواجد داخل البيت أطفال ونساء، وقاموا بإرعا بهم أثناء تفتيش المنزل، ثم قاموا بتغطية عيني واقتيادي إلى مكان لم أعرف ماهيته ولم أعلم تهمتي على الإطلاق».

وتضيف: «تم اقتيادي للتحقيق الذي كان يستمر من الليل حتى صباح اليوم التالي، وكانوا يستخدمون معي أساليب غير أخلاقية أثناء التحقيق، إضافة للوحشية غير المبررة في التعامل معنا حيث كان يتم ضربني على وجهي مع علمهم المسبق بأني حامل، كما أنني ضربت بسلك صاعق».

وأكدت «نضال»: «كنت المرأة الحامل الوحيدة بين النساء المعتقلات، ومع ذلك لم يتم مراعاة الحالة الخاصة بي، حيث أدى التعذيب الشديد إلى تعرضي للنزف أكثر من مرة، وقت التحقيق طرشت دماً من الضرب والصاعق. المعاناة التي رأيتها في السجن لم تتوقف عليّ بل امتد آثارها لابنتي «ميرا» التي كانت معي في السجن، والتي أصيبت بحالة نفسية حيث أصبحت تبكي الآن عندما ترى أي عسكري. كما أنها كانت تُحرم من طعامها، حتى الخبز كان يُمنع عنها».

وتضيف: «لا زلت أذكر أكثر شخص كان يقوم بتعذيبي، اسمه «أحمد مطر» الآن هو موجود في تعز، كان يعذبني من المغرب إلى الصباح، حاولت الانتحار، قلت الموت أهون من العذاب، قاموا بإسعافي وتهديدي بوضع مسدس على رأسي، حتى لا أتحدث عما حصل معي في السجن. بعد ذلك تم تحويلي للمحكمة مع عدم علمي بما هي التهمة التي تم توقيفي عليها، وصلت عند القاضي ولم أتحدث خوفاً من أن يتم إلصاق أي تهمة بي، حيث تم تهديدي من المحققين بأنه سيتم اتهامي بالإتجار بالحشيش وجرائم أخرى في حال تحدثت، الأمر الذي دفعني للصمت طوال فترة المحاكمة».

وتذكر «نضال» أن السجن كان «مرحلة من الخوف الدائم ومن العذاب والجوع والرعب، كان زوجي يبحث عني لأشهر في كافة أماكن الاعتقال دون أن يخبروه بمكاني، ومن ثم جاءوني بشهادة وفاته وأنا داخل السجن، الأمر الذي أدى إلى تدهور حالتي النفسية والصحية حتى بعد الإفراج عني من السجن المركزي».

سميرة عبدالله الحوري

رئيسة فريق «أيادي بيضاء» الخيري.

تقول: «تعرضت في الآونة الأخيرة لضغوط وابتزاز موثق لدي من قبل جماعة الحوثي، حيث تم استدعائي بطريقة التهديد إلى مركز الجوازات، هناك تفاجأت بتحقيق سري من قبل الأمن القومي والأمن السياسي، استمر لمدة ثمان ساعات، وتم مصادرة هاتفي ونسخ ما فيه بالكامل، واستمر التحقيق معي بحضور ضباط من الأمن القومي وموظفين بالجوازات وهم: عبدالله الصارم، ومحمد الغشم، وفي نهاية التحقيق أجبروني على التوقيع والالتزام بالتعاون معهم في استدراج سياسيين وناشطين، ومن ثم أطلقوا سراحي. لكن ظلوا على تواصل ورقابة مشددة عليّ استمرت أسبوعين. أؤكد هنا على طلباتهم المتكررة مني على تنفيذ أمور خارج إطار الأخلاق والآداب العامة. ولقد وثقت طلباتهم تلك في محادثاتهم معي. تفاجأت بعد أسبوعين من لقائهم بالجوازات في تمام الساعة الرابعة فجراً بمداهمة شقتي من قبل الأمن القومي ومكافحة الإرهاب وعدد أربعة أطقم عليها ٢٥ ملثماً وباص زينبيات وسيارتين خصوصي فيها المدعو سلطان زابن وأبو صلاح مدير البحث الجنائي واقتحامها ونهب ممتلكاتي وتدمير أثاثي وتكيلي أنا وابنتي وصديقتي قبل أن يقوموا بفك وثاقهن وتم اقتيادي قسراً، حيث وجدت نفسي بمبنى البحث الجنائي أمام ضباط من مكافحة الإرهاب والأمن القومي، حيث استمر التحقيق ١٢ ساعة تقريباً.

«تحقيق مارسوا خلاله كل أنواع الضغوط النفسية والبدنية من تعب وإرهاق وقلق وتخويف، وبعدها تم اقتيادي لمكان مجهول أنا وعدد من الفتيات مكبرات مغمضات العيون، وتم إدخالني زنزانة متعفنة لا تتجاوز المتر، وحبسي فيها لمدة ثلاثة أشهر، ومنع عني رؤية الشمس إلا دقائق معدودة، وتم ضربني وصعقي بالكهرباء، وقص شعري وتعليقي بالسلم لساعات طويلة، والتحقيق معي لساعات تتجاوز ١٢ ساعة يومياً، وتم منعي من الطعام والضغط عليّ بتصوير فيديوهات اعترف فيها بتهم تخاير وجاسوسية، تعرضت خلال الثلاثة أشهر لممارسات لم أتوقعها، من الضرب والتجويد من قبل الزينبيات والمحققين، وإجبارنا على تنظيف المراحيض والطبخ للمعتقلين، كما تم تهديدي بإحضار ابنتي والضغط عليّ. تم الإفراج عني بعد ثلاثة أشهر من خلال تعهد مشروط وتوقيع على إعدامي في حالة خروجي من صنعاء أو الحديث للقنوات الفضائية أو المؤسسات الحقوقية عما جرى معي. بعدها استطعت الهرب والوصول لمأرب».

برديس السياغي

«تم اقتحام منزلي في السبينة بمديرية معين بتهمة تخزين الأسلحة، الأمر الذي دفعني لإقامة دعوى قضائية على قسم السبينة وعلى من قام بالاقتحام، وهما محمد الكبسي وأحمد السقاف، وطالبت القضاء بمحاكمة من اقتحم بيتي».

« بعد ثلاثة أشهر منعوني منعاً باتاً من دخول المحكمة، ثم جمدوا القضية، وبعد شهر من تجميد القضية اختطفوني من شارع عمان واعتدوا عليّ بالضرب المبرح، وقدمت شكوى أخرى ضمنت خلالها تقريراً طبياً وملف القضية، وهربت لمأرب. تواصلت معي خمسة أشخاص بمراكز وظيفية محلية مرموقة وأعطوني كلمتهم بأنهم سيقومون بالتحقيق في اقتحام منزلي، وأنني أستطيع العودة لصنعاء ولن يقوم أحد بمطاردتي، وأخبروني أن زوجي على قيد الحياة بعد أن أخبروني أنه توفي في المعتقل، وبعد تأكدي أن زوجي حي رجعت لصنعاء، لكن تم إيقافني من قبل في طريق العودة لمدة ثلاث ساعات، وبعدها أطلقوا سراحي وعدت لمنزلي، وفي نفس الليلة اتصل البحث الجنائي وطلبوا مني القدوم لتقديم إفادتي عن ذهابي لمأرب، عندها أدركت أنهم يلاحقونني وظللت أهرب أنا وأولادي حتى تمكنوا من القبض عليّ في شهر أغسطس عبر عملية عسكرية، حيث تم تقيدي وأخذني لمكان مجهول». «وصلت لمكان شبه القبر، زنازة لا تتجاوز المتر ونصف مربع، بدأوا بالتحقيق معي بتهمة خيانة الوطن وإرهاب الدولة». وتضيف: «كانوا يستخدمون كل يوم أنواعاً من التعذيب والترهيب أكثر، مثل: الضرب بصواعق الكهرباء بعد أن يبللوني بالماء، والضرب على رأسي، الأمر الذي أدى إلى تضرر عيني اليمين وفقدت جزءاً منها».

«جلست في مكان عزل انفرادي لمدة شهرين وأسبوع، وبعدها تدهورت حالتي الصحية بسبب التعذيب، الأمر الذي دفعهم لإخراجي من الحبس الانفرادي، وبقيت مع سجينات في غرفة واحدة، حيث كان عددنا 14 منهن أمهات مع أطفالهن، أصغر سبينة عمرها 3 سنوات وأكبر سبينة عمرها 52، تمنيت أن أعود للانفرادي بسبب هول ما سمعته من السجينات، شيء مؤلم وصادم، معرفة أنه تم اغتصاب طفله عمرها 14 عاماً، وأخرى 21 عاماً».

فوزية أحمد المحوي

أفادت «فوزية المحوي» والتي كانت تعمل كرئيسة قسم سجن سابق لسنوات طويلة بأنها «بعد قيام قوات الحوثي بالانقلاب على الحكومة الشرعية، بقيت في مكاني بشكل صوري، وتم نزع كافة الصلاحيات مني، حيث عمدت قوات الحوثي منذ بداية قدومها إلى منع كل شيء داخل السجن سواء الاتصالات أو الطعام أو الخدمات الصحية أو حتى الأغذية والفراش، ووصل الأمر إلى ابتزاز أمهات الأطفال المعتقلين بحرمانهم من الحليب والقوط الصحية الخاصة بهم، إلى جانب ممارسات التعذيب غير الآدمية والاعتداءات المتكررة على النساء المعتقلات من قبل آرمي السجن».

حفلة، وأتين لي بمكياج، ورفضت، وهناك معتقلة رفضت الاحتفال في السجن، وتشاجرت مع الزينبيات، واتصلوا بمدير السجن، الذي طلب مني اعتقالها انفرادي وتأديبها، احييت البنت إلى التحقيق بعد الاعتقال في ززانه انفرادية، ثم طلبوني وسألوني باسماء السجينات التي رفض الاحتفال. قلت له يا قاضي خلاص الله يرحمة، قال الله لا رحمه عذبنا دنيا وآخرة، وبعد يومين جاء عضو النيابة صارم الدين، وقال يعني انتِ منهم؟، قلت انا لم أكن موجودة، تركت الاحتفال وخرجت، والبنت هذه اسمها أسماء الجربي، بقوا يتحرشون بها ثم ماتت تحت التعذيب، لكن قالوا ان البنت انتحرت، ورفعوا تقريراً طبياً بذلك، أسرتها ضعيفة ولم تستطع عمل شيء. أضف إلى ذلك أنهم طلبوا مني كل جمعة أخرج بالسجينات إلى ضريح السيد لآخذ البركات، ومن ترفض تتعاقب. وبعد الفجر ندوة ثقافية تخص السجينات، ومن لم تحضر تتعاقب، أو اتعاقب أنا لأنني لم أجبرهن على الحضور، والمدير يصيح عليّ، ليس مهم تأهيلهن أو تطويرهن الأهم هي الندوات، وترديد الصرخة، والخروج كل جمعة عند ضريح السيد للدعاء والصلوات، وأيام الموالد لا بد من المشاركة، لابد من تحضير العنار وتتوقف اسبوعين للاعداد في السجن، ومن خالفت الويل لها .

تقول «فوزية» في تفصيل إفادتها: «في مرة قام حراس السجن بتصويري وأنا أُعطي بعض الأمهات حليب وفوط صحية، وأخبروا المدير الذي وبخني وهددني في حال اقتربت من عنابر النساء، مع إخباري له بأن هناك أطفالاً يشعرون بالجوع الشديد، ثم تم اقتصادي للتحقيق بحضور مدير مصلحة السجن ونائب وزير الداخلية، وتم تهديدي إلى أن تدخل أحد المسؤولين، لكنهم طلبوا مني أن أتجسس على السجينات ووضوعي بينهم وهددوني بأطفالي في المدرسة، واتهموني ببيع المخدرات وتهم أخرى. مكثت في السجن ثلاثة أسابيع، وبعدها تم إخراجي، وعلى الفور تقدمت باستقالتي التي تم رفضها حتى أقوم بتدريب بعض السجانات العاملات هناك». وتضيف: «مكثت أسبوعين أقوم بتدريب العاملات هناك، وبعدها تم الإفراج عني، لكن بعد ستة أيام أرسلوا لي أطقماً عسكرية دون أن أعلم، حيث أخبرني أحد الزملاء بأن هناك قوة قادمة لاعتقالي. ذهبت إلى مدرسة أبنائي على الفور وأخذتهم من هناك وهربت، ومنذ لك الحين لم أعد. سمعت بأنه تم اتهامي بتهريب أسرار الدولة والمشاركة في إحداث تفجيرات والتستر على المعتقلات، لكنني لا أفكر بالعودة أبداً بعد ما رأيته من هول التعذيب والاضطهاد».

- يوم مات الرئيس صالح، كان في وجهي حزن، جاءت الزينبيات فرحات وعملوا

- يتم الافراج بحسب الانتماء وترديد الصرخة، تخيل، كان هناك طفل يبكي جوعا وليس لديه حفاظات، طلبت من الزينبيات أن تعطيه حليباً، فاشتكت بي ونزل المدير ونهرني، كل هذا الفساد بسبب هذا الدلع، تصور أن أطفالاً يُعتقلوا في زنازين انفرادية مع أمهاتهم، بلا شمس أو لعب، حتى كان هناك غرفة للحضانه أغلقوها وحولوها إلى سكن لهم، وتم منع أي طفل يدخل الحضانه، وكسوة العيد التي تأتي للأطفال يأخذونها لهم، والحليب الذي يأتي من متبرعين يصادر، وكل شخص يشك فيه يصبح عدوا لهم، حتى الشخص الذي حذرنى من الاعتقال الثاني اعتقل، وحاليا يحاكم عندهم، حتى عندما أفرجوا عني أول مرة، كان الهدف إشعار الآخرين بالأمان، وأنهم ليسوا مسؤولين عن اختفائي، وبشاهدة الجميع الذين خرجت من أمامهم، وكان هدفهم لاحقاً أنني اختفيت دون معرفة الجهة التي نفذت الاختطاف .
- التعذيب النفسي الذي يمارسونه ضد السجينات لا تتخيله، تصوّر أنه يتم تقييد الأيدي إلى السطح، وإجبار السجينات على الوقوف على علبة فاصوليا حتى تتفطر قدمها، منهن أسماء الجرباني، والتي قالوا إنها مجنونة نفسياً ومخدرات، وعندما سألوها عنها اهلها قالوا ابنتكم ماتت لأنها تتعاطى مخدرات، ولا ندري كيف تتعاطى مخدرات داخل السجن، أضف إلى ذلك إجبار الجميع على الاستيقاظ الساعة الثالثة فجراً، تبدأ تساييح وتهليلات، ثم استعداد لصلاة الفجر، بعدها ومن بعد الفجر إلى الساعة 6 ثم دورة ثقافية إلى 9 العصر، والجمعة زيارة الضريح، الأكل رز سيئ وكدمة، يصادرون الحفاظات والحليب، الجوع والعذاب، أهم شيء الدورات حتى يعودن إلى الدين.

أما عن ممارسات الحوئي في السجن، تقول «فوزية» إن «التعذيب النفسي الذي يمارسه أفراد الحوئي ضد السجينات لا يمكن تخيله، حيث قالت إن أساليب التعذيب تنوعت بين تقييد الأيدي إلى السطح، وإجبار السجينات على الوقوف على علبة فاصوليا حتى تتفطر قدمها، إضافة لذلك إجبار الجميع على الاستيقاظ الساعة الثالثة فجراً، كما كان يتم إجبارهم على حضور ندوات ودروس دينية وثقافية خاصة بأفكار الحوئي». وتضيف: «بأنه كان يصادر الحليب والحفاظات الخاصة بأطفال السجينات، وكانوا يعتمدون سياسة الجوع للضغط على أمهات الأطفال دون أية مراعاة لبكائهم المستمر لساعات».



الدعارة.. تهمة جاهزة

وثقت «سام» احتجاز عدد كبير من النساء في العاصمة صنعاء، تحتفظ «سام» بأسماء أكثر من «30» اسما، وهو جزء من عدد أكبر من النساء اللواتي اعتقلن في سجون سرية تتبع أحد القيادات الأمنية البارزة التابعة لمليشيا الحوثي، لم تتمكن منظمة «سام» من معرفة مكان المعتقل السري غير القانوني.

زادت عمليات اعتقال النساء منذ بداية العام 2018، وبدأت تظهر بعض الأصوات الرافضة لهذه الجرائم، ومنها أصوات من داخل مليشيا الحوثي نفسها، فتم إنتاج فيلم دعائي عرض في قناة المسيرة التابعة لمليشيا الحوثي، بغرض إسكات الأصوات المعارضة على سياسة اعتقال النساء وتعذيبهن.

ويعتقد أن المعتقلات تعرضن للابتزاز والتعذيب النفسي قبل أن يتم توزيعهن على عدد من النيابات العامة بتهمة «ممارسة الدعارة»، كما هو مدون في قرارات الاتهام المختلفة التي حصلت «سام» على نسخ من بعضها، وبحسب آراء نشطاء ومحامين، تواصلت مع «سام»، فإنهم يشكون في صحة الادعاءات، ولا ينكرون وجود حالات فردية، لا ظاهرة جماعية، برزت فجأة في زمن متقارب، كما تصورها وسائل إعلام «مليشيا الحوثي»، على لسان مسئولين أمنيين وعلماء وقضاة.

أفادت نساء محتجزات لـ «سام»، وبعض أقارب نساء معتقلات تعسفياً، ومخفيات قسراً، أن معظم النساء المعتقلات في سجون «مليشيا الحوثي»، لم توجه إليهن تهم قط، خلال فترة طويلة من الاحتجاز، حيث احتجزن بمعزل عن العالم الخارجي، لأشهر طويلة، بعضهن تجاوزن السنة، وُحُرن من الاتصال بأهاليهن، أو بمحام للدفاع عنهن، ولم يعرضن أمام القضاء.

قالت محتجزات سابقات، إن «مليشيا الحوثي» تمارس الانتقام السياسي ضدهن، بسبب خروجهن في مظاهرات ضد الحوثيين بعد قتلهم طيفهم الرئيس علي عبدالله صالح، وتوجه لأغلب النساء تهم كيدية، على ما يبدو، وهي «الدعارة» لصالح الرئيس السابق علي عبدالله صالح «عفاش»، زنا، تجارة الحشيش، تعاطي المخدرات، وتتراوح أعمارهن بين 16 سنة والخمسينات، بعض من حاولن التواصل معهن رفضن الحديث لـ «سام» بسبب الخوف، وأخبرن راصدي المنظمة أنهن اعترفن تحت الضغط، وتم جلدن مائة جلدة، وخرجن بتعهد خطي بـ «عدم الحديث مع أي منظمة أو وسيلة إعلام».

وبحسب إفادات موثقة لدى منظمة «سام»، فإن كثيراً من النساء المعتقلات يعشن حالات نفسية قاسية، خاصة بعد خروجهن من المعتقل، بعضهن أُجبر أهلن على دفع مبالغ مالية كبيرة، تفوق قدرة أسرهن المادية من أجل الإفراج عنهن، وبعض النساء دمر الاعتقال التعسفي والاضفاء القسري حياتهن الأسرية، ومستقبلهن الاجتماعي كنساء، حيث قام بعض الأزواج بتطليق زوجاتهم بسبب اختفائهن في السجون، كما تعرضت أخريات للطلاق بسبب اتهام أمهاتهن بالعمل ضمن شبكات تجارة الجنس.

استغلال جنسي

وألح عليه ليتقدم لخطبتي فهو علقني به كثيرا وأردت ان أتزوجه لكنه في لحظة ما تنكر لي بل وضربني وهددني».

وتضيف: «صديقتي (أ.ق) وقعت أيضا في شرك أحدهم (ج. ن) ضابط في الأمن القومي سابقا والوقائي حالياً، فعل معها كل شيء وأفقدتها عذريتها، ثم أعطاها لابن عمه وآخرين ليسهل عليه فيما بعد الابتعاد عنها بدعوى أنه لم يكن وحده من مارس معها، وهي من عائلة شهيرة وكبيرة وقيادية في المؤتمر وفي الدولة».

تقول «ج-ع» في إفادتها: «عرفت فيما بعد من صديقاتي اللواتي وقعن فيما وقعت فيه أنه تم إرغامهن على الممارسة مع عدد كبير من الرجال، وبعضهم قيادات في الدولة والأمن والجيش وشخصيات اجتماعية معروفة، وتكمل الحديث: أنا بنت قيادي في وزارة الداخلية ومعروف بقربه من عائلة الرئيس السابق صالح وصديقاتي كذلك بنات شخصيات معتبرة ومن عوائل مشهورة ومعروفة، في النهاية لا أعلم كيف وقعت وكيف فرطت في نفسي! لكن ورغم ما حدث معي إلا أنني بعدما سمعت قصص صديقاتي وأخريات معهن وجدت نفسي أكثر حفا منهن أنني لم أتعرض للابتزاز كالأخريات».

تقول «ج-ع» في شهادتها «إن إحدى صديقاتها ألحت عليها الجلوس مع إحدى المشرفيين الحوثيين، فهو إنسان طيب وشريف ونيته الزواج فقط.. ترددت كثيراً ثم ما لبثت أن وقعت بصداقته ثم حبه بشكل متسارع جدا تحت إصرار صديقتي وضغطها». وتضيف: «علمت لاحقا أن صديقتي ضمن عصابة واسعة من البنات مهمتهم الوحيدة إيقاع صديقاتهن وأخريات فيما وقعن فيه هن ويتم الضغط عليهن لجلب البنات، وتجنيدهن للقيام معهم بأشياء كثيرة تحت ضغط مقاطع موثقة لهن وهن يمارسن الجنس مع أفراد العصابة، تقول: عندما تم إسقاطي كان عمري 19 سنة، قبل دخولي الجامعة، كنت أذهب مع (م. ع) وهو قيادي حوثي في منطقة حدة تحت طيش الحب، عرفت لاحقا أن العصابة تتكون من العشرات، ولديهم بيوت، وشقق خاصة للدعارة وفنادق خاصة، كما أن هذه العصابة تمتن تجارة الخمر والحشيش بشكل واسع».

تقول «ج-ع» أجبرني (م. ع) على شرب الكحول عدة مرات وكان هدفه أن أفقد وعيي ليمارس الجنس، كوني كنت أرفض ذلك بشدة، لكن هذا الأمر حصل وأكثر من مرة حيث، كانت تتم في منزله شخصيا، هو متزوج ولديه أطفال، فقدت عذريتي ثم ذهبت للفحص وتيقنت من ذلك وجئته أبكي

المساعدات.. سنارة صيد

سوسن، وهو أيضا اسم مستعار، امرأة في الخامسة والخمسين من عمرها، تم الاتصال بها من قبل شخص يزعم أنه مندوب عن منظمة خيرية، من أجل حضورها لاستلام الإغاثة، وبعد خروجها من منزلها، تم اقتيادها بسيارة تاكسي من قبل رجلين وامرأتين، وتم إرغامها تحت التعذيب على الاعتراف أنها تدير «بيت دعارة» لصالح عفاش.

سوسن، تعاني من مرض في القلب وسكري وارتفاع في الضغط، وتفيد السجينات وإحدى المتواجدات في حراسة النساء هناك أن حالة هذه المرأة سيئة، ومن الممكن أن تموت في أية لحظة ولا بد من خروجها بسرعة.

تمكن راصدو «سام» من الالتقاء بعدد من الضحايا، إضافة إلى إفادات ضباط سابقين في البحث الجنائي، تحدثوا، شرط عدم الإفصاح عن هويتهم، عن تحول اعتقال النساء وإخفائهن قسرا في سجون سرية تابعة لمليشيا الحوثي، إلى ظاهرة تهدد الأمن الاجتماعي، إلى جانب أنه انتهاك جسيم لحقوق الضحايا، خاصة بعد إنشاء مليشيات الزينبيات المسلحة، التابعة لمليشيا الحوثي، وجهازها الأمني الخاص.



النشاط الاجتماعي جريمة

فاطمة، ناشطة اجتماعية أخفيت قسرا لمدة (87) يوما في سجون الحوثيين بمدينة الحديدة الساحلية غربي اليمن.

بعد شهرين عرفت أسرة فاطمة بمكان اعتقالها، نشاط فاطمة في العمل الخيري، جريمة بنظر مليشيا الحوثي، تستوجب الاعتقال والإخفاء القسري، وترك سمعتها، وسمعة أسرتها، تحت رحمة التكهات والأقويل، وتركها تحت رحمة فرق تعذيب وقتل متخصصة لممارسة هذه الانتهاكات ببشاعة، لترهيب الناس ونهبهم وإسكاتهم بالقوة القاتلة.

تقول فاطمة لـ «سام»: «اعتقلوني من أمام مركز الهلال الأحمر في مديرية الميناء الساعة الخامسة والنصف مساء، حيث تم استدراحي من قبل أنثى مجهولة ادعت أنها تمثل مجتمعا من النازحين المتضررين في إحدى حواري المدينة، ولما وصلت ادركت أن ذلك كان مجرد كمين، بمجرد وصولي وجدت نفسي أمام طقم مدجج بقلعة الحياء والسلاح وانعدام الكرامة، وخمسة مسلحين و اثنتين من النساء، و أخذوني تحت قوة السلاح، «..بلا أي سبب ولا إيضاح أخذوني من الشارع بالإكراه، لم أكن أعلم إلى أين يأخذونني، كنت أسمع سخرية الجنود على الطقم العسكري المكشوف.

في قسم شرطة «الربصة» كانت محطتي الأولى، تم مصادرة تلفوني ودفاتري وأقلامي

بعد أن صودرت كرامتي في أحد الشوارع المكتظة بالكلاب». أضافت فاطمة: «تعرضت للإهانة والشتيمة والتهديد بالضرب والتلويح بأشياء لا أستطيع الإفصاح عنها، أخذوني إلى السجن المركزي، ووضعوني في سجن انفرادي لمدة 3 أيام، لم أكن أعلم مصيري، كل تفكيري عند أمي وإخوتي، والمجتمع كيف سينظر إلي، أشعر بالقلق والخوف، أنا في غرفه عرضها متر في مترين، وحمام صغير بنفس الغرفة، ثلاثة أيام لم أستطع حتى تغيير ملابسني، فقط الدموع لا تتوقف، أدعو الله أن يخرجني من هنا وأعود إلى عائلتي.

مساء كل يوم يتم التحقيق معي ويطلب مني التوقيع على أوراق بلغة التهديد، ولما تبين لهم أنه لا يوجد ضدي أي دليل قال «نخليك رهينة أو نبادل بك بالأسرى»!

بعد ذلك تم نقلي من السجن الانفرادي إلى عنبر السجن، وجدت فيه (17) سجينه مع اطفالهن، لأعيش فيه (75) يوما أخرى، كنت أعد الأيام والساعات. (78) يوما قضيتها ولم أستطع حتى سماع صوت أحد من أفراد عائلتي طول فترة سجنني، كنت أريد جواب لسؤال واحد: لماذا أنا هنا؟.

لم أكن أستطيع حتى بلع الطعام، فقد كان يقدم لنا طعام نأكل منه فقط لنعيش، حتى الحمامات كنا نحن من يقوم بتنظيفها، كنا نسمع الشتم والإهانات كل يوم.

كان في السجن العديد من النساء مثلي، قضين العديد من الشهور وربما السنين في تلك السجون دون أن يعلم بهن أحد.

أحيانا كنا نستفيد من بعض المنظمات التي توزع أدوات خاصة مثل الشامبو والصابون والملابس، رغم انهم كانوا يأخذوا الأغلبية، لكن كنا نحصل على حقيبة أو شنطة صغيرة تحتوي على روب وصابون.

السجن عذاب، حرمان، جوع، مرض، غيرانه يفرض علينا مشاهدة قناة المسيرة فقط أو سماع خطابات عبد الملك الحوثي.

كان لديهم واحدة اسمها «فيروز البيضاني» تعمل كل يومين محاضرة حول أهمية القتال والدفاع عن الدين والعرض ضد «المرتزقة»..

تعرض السجن للقصف بقذيفة مدفعية «هاون» أصابت غرفة الزيارة الخارجية وقالوا إن «المرتزقة» هم من قصف السجن.

تقول فاطمة لـ «سام» وهي تحجز عبراتها: «عندما خرجت من المعتقل صدمت بخبر وفاة أخي الذي لم يتحمل خبر اعتقاله، نقل على إثر الصدمة إلى المستشفى، أصيب بجلطة ومات.

أخي كان قد أخفي قسرا لمدة ستة أشهر، خلال هذه الفترة ولم نكن نعلم عنه شيئا، وقد لقي أنواعا من العذاب حتى إنه حُيّن بإبرة معينة، وبعد خروجه بستة أشهر لم، يذق طعم عافيه أبدا، ومن شدة خوفه عليّ من التعذيب، أصيب بجلطة ومات.

أريد توصيل أن يصل وصوت باقي النساء في سجون الحوثيين اللاتي يتعرضن للضرب والإهانة والشتم من قبل تلك الذئاب البشرية، الحوثيون يمنعون عنا الأكل، نضرب، ننظف الحمامات، والعنابر، ونلاقي أصناف العذاب، والبعض تلاقى مضايقات غير أخلاقية».

أسماء العميسي.. حكم بالإعدام

بتهمة إعانة العدوان حوكت أسماء العميسي 22 عاماً، في العام 2017، ولاحقاً في بداية 2018 صدر بحقها حكم بالإعدام من المحكمة الجزائية المتخصصة في صنعاء إضافة إلى رجلين حوكما غيابياً هما: «أحمد باوزير» و«سعيد الرويشد».

وتعد «أسماء العميسي» هي المتهمة الوحيدة التي مثلت أمام المحكمة، وهي أم لطفلين وحكمت المحكمة على والدها بالسجن 15 عاماً، كما حكم على أسماء بالجلد 100 جلدة لارتكابها فعل فاضح متمثل بالسفر مع أشخاص ليسوا من محارمها كما أشارت المحكمة...!

وهي أول امرأة يمنية يصدر بحقها حكماً بالإعدام لدوافع سياسية وانتقامية في اليمن.

فتحت مليشيا الحوثي للنساء سجناً ومعتقلات ومُورس بحقهن أشد أنواع التعذيب. «يمكن الرجوع لتقرير منظمة سام للحقوق والحريات الصادر بتاريخ 3 يوليو 2019 عن وضع النساء في سجون الحوثي بعنوان: «ماذا بقي لنا».

صدر هذا الحكم من المحكمة الجزائية المتخصصة التي لا توفر فيها الضمانات اللازمة للاستقلال ولا تحترم الإجراءات القانونية الواجب اتخاذها لضمان حقوق المتهمين، وتصدر أحكاماً بالإعدام بعد محاكمات جائرة، ولم يسمح لأسماء العميسي بالدفاع عن نفسها بواسطة محامي وفقاً للقانون.

وكانت «أسماء» و«والدها» و«باوزير» و«الرويشد» قد تعرضوا للاعتقال والإخفاء القسري والتعذيب البدني والنفسي والحرمان من العلاج والابتزاز المالي منذ اعتقالهم في أكتوبر 2016، حتى عرضهم على المحكمة في نهاية 2017، وأهدرت المحكمة كل هذه الوقائع والانتهاكات...!

وقالت «منظمة العفو الدولية» في بيان عن الواقعة بتاريخ 15 فبراير 2018: كان ثلاثة من المتهمين في زيارة للجزء الجنوبي من البلاد عندما أُلقي القبض عليهم عند إحدى نقاط التفتيش في صنعاء في أكتوبر/تشرين الأول 2016. وتطورت الأمور إلى الأسوأ عندما بدأت السلطات في استجوابهم بتهمة أن زوج أسماء العميسي مرتبط بتنظيم «القاعدة».

وقال اثنان من المتهمين لمنظمة العفو الدولية، وهما يتحدثان من مناطق في اليمن خارج سيطرة الحوثيين، إنهما قد تعرضا للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة في جميع المرافق التي احتجزا فيها منذ اعتقالهما، بما في ذلك أثناء احتجازهما في مبنى إدارة البحث الجنائي. ومُنعا من الاتصال بأي شخص لمدة تتراوح بين شهرين وثلاثة أشهر.

هذا وقد شَبَّه ماطر العميسي «والد أسماء» عملية الاستجواب بـ «حرب نفسية» حيث «أتهمتنا الشرطة بكل شيء... بأننا جماعة إرهابية، وبأننا خلية نائمة في العاصمة صنعاء».

وقد احتجز الرجال الثلاثة في أحد أجزاء مبنى إدارة البحث الجنائي المعروف باسم المخفي، أو

«السجن المخفي»، لما يقرب من ثمانية أشهر. واحتُجزت أسماء العميسي هناك لمدة شهرين قبل ترحيلها إلى السجن المركزي.

وأبلغ أفراد عائلة الذين يبحثون عن أحد المحتجزين في عدة سجون بما في ذلك إدارة البحث الجنائي بأنه ليس هناك، ومُنعت أسرة محتجز آخر من الحصول على أية معلومات عنه لمدة ثلاثة أشهر، وقد أقاموا مراسم عزاء، اعتقاداً منهم أنه قد توفى.

أخبر والد أسماء العميسي البالغ من العمر 50 عاماً، وكان محتجزاً معها في مبنى إدارة البحث الجنائي، منظمة العفو الدولية كيف تعرضا للتعذيب حيث أفاد «أنهم» كانوا يحضرون اثنين آخرين «سعيد الرويشد وأحمد باوزير» إلى غرفتنا معصوبي العينين وأيديهما مقيدة، ويضربونهما أمامنا، ويجبرونا على مشاهد عملية الضرب. فكانوا يضربونهما ويطلبون منهما الاعتراف بينما ينكران ارتكاب أية مخالفات. نحن «أسماء وماطر العميسي» بقينا صامتين خوفاً من أن يُطلقوا النار علينا. الله وحده يعلم مدى العذاب الذي تعرضنا له.»

قال سعيد الرويشد «34» عاماً: «لم يسمحوا لنا بالنوم، واستمروا في ضربنا.. كانوا يستجوبونني من الثالثة بعد الظهر حتى الرابعة أو الخامسة مساءً في اليوم التالي. وكان يستمر هذا لعدة أيام متتالية، وكان كل استجواب يتخلله تعذيب وضرب. كانوا يسألونني «هل أنت مع التحالف العربي...؟ وهل تجندون المقاتلين من أجل التحالف...؟ وهل أنت جزء من شبكة التجسس...؟»

ووصف «سعيد الرويشد» لمنظمة العفو الدولية كيف كان هو وأحمد باوزير مكبلين بالسلاسل من معصميهما، وكيف تم تعليقهما من السقف لمدة ساعات في المرة الواحدة، وأحياناً طوال الليل. وتعرضهما للركل واللكم، بما في ذلك أعضائهما التناسلية، وضربهما بالأحذية، وتهديدهما بالغتصاب، وتعرضهما للألفاظ النابية.

وقد اطلعت منظمة العفو الدولية على سجلات طبية تؤكد وقوع إصابة واحدة على الأقل، من الإصابات الخطيرة من جراء الضرب.

ووفقاً لما ذكره والد أسماء العميسي لمنظمة العفو الدولية فإن أسماء قد تعرضت أيضاً للضرب، بما في ذلك اللكم، والضرب بالعصا، وبأيدي إحدى الشرطيات. وعندما سُمح للأسر المتهمين بالاتصال بهم، طُلب منهم إرسال نقودٍ لتغطية نفقاتهم في السجن، بما في ذلك الغذاء؛ غير أن حراس السجن من الحوثيين والسماصرة قاموا بابتزاز المحتجزين مراراً وتكراراً، فهم يستحوذون على نصف النقود التي ترسلها عائلات المحتجزين، ومُنعت أفراد الأسرة من جلب أشياء مثل البطانيات والملابس؛ حتى أن أحد المتهمين ظل يرتدي نفس الملابس الداخلية لمدة ثمانية أشهر.

وقد أصيب «أحمد باوزير» بمرض شديد في الكبد، على الرغم من أنه كان يتمتع بصحة جيدة ولياقة بدنية قبل اعتقاله. وبعد ثمانية أشهر تجرأت عائلته أخيراً على السفر من منطقة الجنوب لزيارته، وجمعت مبلغاً صغيراً من المال من أجل علاجه وتوفير الأدوية له، بما في ذلك اضطرابها لدفع أجرة السيارة التي نقلته إلى المستشفى، حيث يتلقى الرعاية الطبية وهو محاط بعدد من الحراس يصل إلى ستة.

في 31 أغسطس 2020، كتب محامي «أسماء العميسي» عبد المجيد صبرة في صفحته على الفيس بوك أن «حالة أسماء العميسي الصحية التي لا تحتمل التأخير لانعدام الرعاية الصحية المتخصصة في السجن المركزي بحسب تقرير رسمي صادر عن مستوصف السجن المركزي في تاريخ 28 يوليو/ تموز 2020، ورد فيه أن أسماء العميسي تعاني من تكرار النزيف وهبوط في نسبة الدم وآخر فحص كانت نسبة الدم لديها (8)، وهذا يؤدي إلى دوخة وإرهاق وبدأ يؤثر على القلب، وخلص التقرير إلى أنها تحتاج إلى متابعة وعلاج في مركز متخصص بالنساء والولادة ومتابعة حالتها بشكل دوري تفادياً لأي مضاعفات. لم يتم معالجتها حتى كتابة هذا الخبر.

اقتحام عنيف.. ونهب

سلوى، أم لطفلين، تعيش في صنعاء، تقول لـ «سام»: «تم اقتحام شقتي والعبث بمحتوياتها، مرتين، الأولى كانت في 9 سبتمبر 2016، الساعة السادسة مساءً، بعد ركل باب شقتي بشكل مفرغ ومرعب، وصراخ من قبل مجموعة مسلحة مكونة من (25 رجلاً مع امرأة واحدة)، وكان هناك عدد أكبر من المسلحين على درج العمارة وفي الشارع، كنت أنا وابنتي (3 سنوات) وولد عمره سنتان.

فتح أخي الباب فدخلوا البيت بصورة همجية وعشوية، سببت هلعاً وأخافت أطفالاً، حيث لم يكن لدي وقت حتى لألبس حجابي، ومنعوني من أن أطرق باب أي أحد من الجيران، أو حتى التواصل بالهاتف لأحد أقاربي، تم مصادرة هاتفي المحمول من يدي أثناء اتصالي بأحد أقاربي، استمروا بالعبث بكل محتويات ومقتنيات الشقة.

تضيف سلوى: أبقوني بغرفة أطفال، وقاموا بالعبث وتفتيش غرفة النوم ونهب ما كان متواجداً في الدولاب (من مبالغ مالية وذهب وأغراض ثمينة) وتم العبث والتفتيش بغرفة أطفال، وبقيّة محتويات الغرف الأخرى والمطبخ والحمامات وإتلاف الإثاث وأدوات المطبخ والمواد الغذائية، وتم نهب كل شيء.

في اليوم التالي الساعة الرابعة والنصف مساءً أتى مسلحان (من ضمن الذي حضروا اليوم السابق) يريدون الدخول إلى المنزل مع أسلحتهم، فرفضت فتح باب الشقة لهم، واستمروا بركل الباب، أخبرتهم بأن يخبروا العاقل بالذي يريدونه، فجاء العاقل في ذلك الوقت، حين فتحت له الباب دفع أحدهم الباب بقوة ودخلوا الشقة يسألوني عن جهاز لابتوب حيث كانوا قد أخذوه في اليوم السابق، ووضعت لهم أنه غير موجود. بدأ أحد المسلحين بتهديدي بأنه سوف يطلق عليّ

النار، وما هي إلا ثوان معدودة حتى اقتحموا الشقة بعدد كبير من المسلحين ومعهم امرأتان من جديد، وعاودوا العبث مجدداً بمحتويات الشقة بصورة أسوأ من اليوم السابق، أكثر عبثية وهمجية، واستمروا بهذا العبث حتى الساعة السابعة مساءً، وبعدها أرادوا أن يقتادوني معهم دون أخذ أطفالتي، فرفضت بشدة، حاولوا معي بالتهديد وتوجيه السلاح نحو، ولكنني رفضت الخروج معهم، قال العاقل مع مسؤول المسلحين (لم يصرح باسمه)، سوف أذهب معهم فقط من أجل يتم تسليمي الذهب والفلوس والأشياء التي أخذوها (ما تم نهبه وأخذه في اليوم السابق)، أخبرتهم أن يسلموه للعاقل، والعاقل يسلمه لي، ولكنهم رفضوا بحجة ضرورة أخذ توقيعي، وأن مكان التسليم سيكون في مركز قريب من الشقة، وبعد أخذ ورد وإصرار، سمحوا بأن أخذ أطفالتي معي.

تضيف سلوى: «تعرضت للضرب والدفع من قبل المرأتين والرجل المسلح داخل الشقة، وفي درج الشقة، مما أدى إلى إصابتي بكسر بالفك أثناء دفعي من على الدرج ووقعت على الدرابزين (الحديد الذي يوجد في الدرج للحماية)، وذلك لأنني أردت قفل باب الشقة حتى لا يتم نهب وسرقة ما تبقي من أثاث.

في الطريق، داخل السيارة، بدأ استجوابي من قبل المرأتين، ولكنني رفضت الرد والتكلم معهن، تحدثن بصيغة التهديد، وأنه لن أستطيع الخروج من عندهم ولن يتعاونوا معي، وأنا أمراه وقد يفعلوا بي الأفاعيل. رفضت التحدث والإجابة عليهن حتى يكون التحقيق معي بشكل رسمي. وصلنا إلى منطقة الإضاءة فيها خفيفة جداً، مما زاد الرعب والخوف والقلق في نفسي وعن مصيري ومصير أولادي، علماً بأنه لا أحد يعرف من أهلي وأقاربي أنهم أخذوني بعد أخذ تلفوني ومراقبتي وعدم مقدرتي على الخروج، وأنا امرأة لا حول لي ولا قوة، وكنت بمفردي. وصلنا إلى بناء مظلم حوالي الساعة (8). مساءً عند دخولنا البناء قاموا بتشغيل مولد كهربائي وصعدنا إلى الدور الثالث، والإضاءة خافته في الممرات وشكل البناء مهجور، أدخلوني غرفه قالوا إنها غرفة تحقيق، وكان متواجداً فيها رجلان يكتبان على أوراق على الأرض، إضافة إلى المرأتين وأثنين من المسلحين، لم يسمحوا لي بالتحرك أو الالتفات حولي، أمروا بأخذ أطفالتي مني لكنني رفضت، حاولت إحدى النساء أخذهم بالقوة مني مما أدى إلى المدافعة فيما بيننا، ولم يستطيعوا أخذهم، وأخبرتهم أنني لن اتحدث ولن أسلم أطفالتي لهم حتى لو أرادوا قتلي، أتى مسلحان وهدأوا الوضع وتركوا أولادي معي. انتظرت حوالي ساعة حتى جاء المحقق، أخبرته بما حدث معي في ساعة انتظاري له، ولكنه لم يبد أية ردة فعل. تم التحقيق معي واستجوابي لمدة 3 ساعات بنفس الأسئلة التي طُحرت عليّ اليوم السابق، وأمثلة على ذلك: (أيش اسمك؟ وين ساكنة؟ عمرك؟ البطاقة الشخصية؟ أين أهلك؟.. الخ).

كنت في حالة صعبة جداً، ووضع نفسي لا يتصوره أحد، وبعد الانتهاء من كتابة الاستجواب الذي

يتكون من عدة صفحات مكتوبة بخط اليد، أخذوا بصماتي بالحبر الأحمر، لم أقرأ ما كتب المحقق، و قدمت لهم شكوى بالاقتحام دون إذن قضائي، ونهب وسرقة الاشياء الثمينة والتلفونات وأجهزة اللابتوب، والتهديد والاعتداء بالضرب والدفع والشتم والسب وإصابة يدي وكسر فكي، وأخبرتهم وأكدت بأن أخي طريح الفراش منذ ثمانية أشهر، ولدية تقارير طبية وفواتير العلاجات والتقارير، ولكنهم أخذوا كل ما كان متواجدا ويخص مرض أخي في اليوم السابق.

انتهى الاستجواب الساعة (12:30) منتصف الليل. انتظرت حوالي ساعة للمحقق كي يعود، ويسلم ما تم اخذه، بحسب ما عدوني، وفي تلك الأثناء انتاب أطفالتي الجوع والخوف والنوم، ولم يتوقفوا عن البكاء، علماً بأننا بقينا من دون طعام أو شراب من اليوم السابق لعبثهم بالمواد الغذائية، وسرقة ونهب نقودنا، وأخذهم لطعامنا لأولاد المرأة التي أحضرها معهم اليوم السابق.

عاد المحقق من جديد ومعه أحد المسلحين وطلب مني أن أعود للشقة، ولا يوجد عليّ أي شيء. قلت له: والمنهوبات؟ قال المحقق: «لا تطالبي بالمنهوبات إطلاقاً، لا من قريب ولا من بعيد»، وقال المسلح: «لا تتحدثي عن ذلك، وإذا واصلت المطالبة لن تخرجي من هذا المكان على الإطلاق، لا أنت ولا أولادك، ولن تطلع عليك شمس أبداً، ولن يعثروا عليك إطلاقاً».

التزمتُ الصمت، وأعادوني إلى الشقة الساعة (2:30) بعد منتصف الليل بصحبة المرأتين ورجلين مسلحين أحدهما كبير والآخر صغير السن، وبنفس السيارة التي أخذوني بها من الشقة.

عدن.. اختفاء غامض

خديجة موسى المشدلي. خرجت «خديجة» بتاريخ 5 يوليو 2020 ، الساعة التاسعة صباحًا، من منطقة الممدارة الجديدة، بلوك 12، حيث اختفت فيما يرجح أنها حالة اختطاف، ولم تعد حتى هذا التاريخ.

عبير بدر فرج. بتاريخ 14 أكتوبر 2020، أُعلن عن اختفاء عبير (25 عاما) في ظروف غامضة بمدينة المنصورة في العاصمة عدن، وبحسب فريق «سام» فقد أبلغت أسرتها عن اختفاء ابنتها عقب خروجها الثلاثاء من منزلها وسط مدينة المنصورة، بينما كانت في طريقها للعمل بمركز تجميل في شارع التسعين، و انقطع التواصل بابنتهم.

احتجاز في سكن الجامعة

مدير عام السكن الطلابي بجامعة صنعاء، بشير ثوابه، يحتجز أربع طالبات عام 2020 «تحتفظ المنظمة بأسمائهن»، في سكن جامعة صنعاء الواقع أمام كلية الحاسوب، حيث هدد بطرد وإهانة أية طالبة تعارض قراره، وعمد إلى إغلاق جميع أبواب السكن بالأقفال من جميع الجهات، ولا يسمح لهن بإخراج أو إدخال أية مواد غذائية خاصة بهن، أو أي مساعدات أخرى باستثناء الوجبات الغذائية التي تقدم لهن مع الفرق الأمنية التي تحرس المباني، وساعة ونصف سُمح بها مؤخرًا لشراء بعض الحاجيات.

تلقت «سام» شكوى من إحدى المحتجزات جاء فيها: «نحن ممنوعات من إدخال المواد الغذائية، و لكن يتفضل علينا الحراس ببعض الوجبات وكأنا سجينات بالفعل، ولا يُسمح لنا بالخروج نهائيًا، مع العلم أن الوجبات التي تعطى لنا غير صالحة للاستهلاك، يعطى لكل واحدة منا قطعة من الدجاج الغير مطبوخ جيدًا، والذي يتسبب لنا بآلام في البطن مع قليل من الرز وبعض الخبز».

وقالت المنظمة، بحسب إفادة الطالبات والشكاوى التي اطلعت عليها المنظمة وهي عبارة عن شكوى تقدمت بها الطالبات المحتجزات إلى رئيس جامعة صنعاء والنائب العام، تفيد بأن جماعة الحوثي قررت إخلاء السكن الجامعي المذكور لأسباب غير معروفة، وتقدمت الطالبات إلى نائب رئيس الجامعة بطلب استثناء للبقاء في السكن لعدم وجود سكن آخر لديهن، خاصة المغتربات واللائي لديهن عمل، فوافق على بقائهن.

«ورغم موافقة مدير الإسكان أيضاً إلا انه بدأ بممارسة المضايقات بحقنا وأعلن ذلك أمام جميع الطالبات المتواجدات، وقال: أية طالبة أو موظفة تتكلم أو ترفض سيقوم بطردها وإهانتها، وأمر جميع الحراس بمنعنا من الدخول أو الخروج نهائيًا ولأي سبب كان ومهما تكن الظروف.» بحسب الإفادة.

وأشار بيان «سام» وقتها إلى تعرض المحتجزات لحملة ترويع منظمة تهدف إلى إجبارهن على الخروج من السكن الجامعي - المخصص أصلاً بحسب إنشائه لتوفير السكن الكريم لمن في مثل حالتهم من الطالبات والموظفات - وذلك من خلال التهديد بإجبارهن على الخروج بالقوة عبر رجال الأمن أو حرمانهن من حقوقهن أو التشهير بهن عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وبصورة تعكس سوء استغلال السلطة ضد فتيات عبرن عن حقهن في السكن بطريقة إدارية وقانونية كفلها الدستور والقانون.

محافظة إب

ضربها أمام أطفالها حتى فارقت الحياة

فجر اليوم الخميس 24 ديسمبر 2020م، أقدم مسلحون على متن طقم عسكري تابع لإدارة أمن مديرية العدين التابعة لمليشيا الحوثي، بمحافظة إب، على اقتحام منزل المواطن «محمد مقبل العشاري» في غيابه، والاعتداء على زوجته أطلام علي عبدالكريم العشاري (25 عاما) بالضرب المبرح وإطلاق الرصاص داخل منزلها أمام أولادها الأربعة، أصغرهم طفل يبلغ الأربعة أشهر، حتى فارقت المرأة الحياة، فور وصولها إلى مستشفى العدين، متأثرة بجروحها البليغة، وعقب الحادثة قام والد الضحية «علي عبدالكريم العشاري» بتقديم شكوى بحادثة قتل ابنته إلى المشرف العام للحوثيين بمديرية العدين المدعو «أبو بشار الشبيبي»، إلا أن الأخير لم يهتم بالشكوى وبرر حادثة الاعتداء على المرأة أمام أطفالها بمحاولة البحث عن زوجها المتهم بالسرقة. يشار في تهمة القتل إلى شخص يدعى شاكر الشبيبي (أبو بشار) الذي يعمل كمدير أمن الحوثيين في مديرية العدين.



عصابة مسلحة تعتدي بالضرب على إعلامية بإذاعة مأرب

في يوم الثلاثاء، 23 ديسمبر، اعتدت عصابة مسلحة بالضرب المبرج على الإعلامية بإذاعة مأرب، أمل خالد، أثناء عودتها لمنزلها وسط مدينة مأرب. الجدير بالذكر أن الإعلامية أمل خالد كان لها دور بارز في الكشف عن فساد بعض المسؤولين في بعض المنظمات، واختلاس أكثر من 90 مليون ريال من الأموال لمخصصة لتنفيذ مشاريع إغاثية وإنسانية في مأرب.

حرية التنقل.. تحدٍ معقد

تعاني النساء في عموم اليمن من صعوبة في التنقل لا سيما المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي، حيث ترفض الجماعة سفر النساء لوحدها، وتطلب أن يكون برفقتها أحد محارمها «أقاربها»، وتمنع وتعاقب أية عربة نقل يكون بداخلها امرأة دون محرم، الأمر الذي شدد وقيد من نطاق حرية التنقل المكفولة وفقًا للقانون اليمني والدولي على حد سواء.

وداد.. حكاية السفر و ضرورة المحرم

باعتبار اني بنت، ترفض مكاتب السفريات أن تحجز لي إلا بمحرم. في المرة الأولى اضطرت لأخذ أخي الصغير (عمره لا يتجاوز ١٥ عاما) وبالتالي ليس لديه بطاقة شخصية، وهنا تكمن الصعوبة في كل نقطة من نقاط الحوثين أو الحزام الأمني. كانوا يصعدون إلى الباص ويطلبون البطاقات الشخصية، وأخي ليس لديه بطاقة، فيقومون بإنزاله وإنزالي معه، ونخضع لسين وجيم، لماذا ليس لديه بطاقة؟ أقول لهم إنه صغير وبعمري لا تيج له الحصول عليها، فيردون بأن هذا مجرد عذر من أجل أن يذهب مع الدواعش. والحزام الأمني يقولو هذا عذر عشان الدحاشه يأتوا لتنفيذ عمليات إرهابية عندنا. طبعاً، في كل مره كنا نتأخر والمسافرون يستأثرون من هذا الشيء، ونسمع كلاماً لا نحب أن نسمعه.

في المرة الثانية قررت أن أسافر بمفردي، وكان الحل الوحيد أني آخذ سيارة تبع شركة «ارحب» وأيضاً ما ينفع أسافر فيها لوحدي مع السواق، فطرحوا عندهم خبراً أن أي عائلة تعتزم السفر وتريد أن أتشارك معها في هذا الرحلة يبلغوني، وللأسف، بمجرد أن يعرفوا أني بنت كانوا يرفضون خوفاً من الشبهات.

بقي الوضع هكذا إلى أن وجدت عائلة يبدو أن وضعهم المالي سيء إلى حد ما، ومن أجل يقللوا قيمة التكلفة وافقوا، وكان سعر السيارة الخاصة يتراوح بين ٢٥٠ \$ إلى ٣٠٠ \$ على حسب نوع السيارة.

كان المريح في السفر مع شركة «ارحب» بحكم علاقاتهم مع أصحاب النقاط أننا لا نوقف في كل نقطة.. والحوثيون كانوا يسمحون لنا بالمرور بحكم أننا عائلة، ويعطيهم السواق (زايد ناقص).. إلى أن وصلنا عند نقطة الحبيلى، كان وقتها لا يسمحون بالمرور إلا لأصحاب عدن أو الذين لديهم تذكرة سفر. أخرجت لهم جوازي وتذكرة سفري، كانت للأردن، ولأني محامية سألوني: ليش مسافرة؟ ومع من؟ وماذا سأفعل؟ وعند من سأذهب؟ وفتشوا حقبي الخاصة بالملابس، وفي الأخير أنزلوني إلى خيمه فيها امرأتان، قمن بتفتيشي تفتيشاً دقيقاً، وفتشن تلفوني، وقلن لي هاتي لنا حق العشاء.

حين كنت مسافرة في الباص أيضاً، أنزلوا شباباً في هذه النقطة، ولم يسمحوا لهم بدخول عدن، بالرغم أن لديهم تذكرة سفر. كان الموضوع مزعجاً.

أسوأ شيء حين كانوا يصعدون للباصات ومعهم كشف بأسماء المسافرين، وينادون على الأسماء ويطلبون البطائق، وأي شخص لا يرتاحون له يقومون بإنزاله للتحقيق معه، كانوا يقولون «السفر قطعه من جهنم»، وفعلوا أصبح كذلك.



الكدن.. حكاية أخرى من اضطهاد النساء

تقع نقطة «الكدن» خارج مدينة الحديدة، وتمارس فيه «مليشيا الحوثي» الاعتقالات التعسفية، ضد النساء على نطاق واسع، وبصورة ممنهجة، بمن فيهن كبار السن والأطفال.

اعتقلت زهاء ٧٢ سنة، وزينب 30 سنة مع أطفالها في نقطة الكدن، من قبل مسؤول «مليشيا الحوثي» المدعو، أبو طالب، احتجزن في أحد البيوت التي أجبر مالكوها على النزوح منها وهجرها، ورفض المشرف الحوثي الإفراج عنهن إلا مقابل فدية قدرها 200 ألف ريال يمني، عقابا لهن على الذهاب لمحافظة مأرب بغرض الحصول على جواز سفر.

وبتاريخ 21 فبراير 2018، اعتقلت رقية (33 عاما) من قبل نقطة الكدن من قبل «مليشيا الحوثي» بسبب ذهابها الى مأرب لزيارة زوجها، بقيت 17 يوما في المعتقل، ولم يفرج عنها الا بضمانة خطية بأن لا تكرر هي وطفلاها زيارة زوجها في مأرب مرة أخرى.

وبحسب إفادة شهود من أهالي قرية الكدن، فقد شنت «مليشيا الحوثي» حملة مدامات في قرية «دير المشهور» مارست خلالها انتهاكات مروعة بحق السكان، ومنها الاعتقالات التي مازالت مستمرة، وإجبار السكان على ترك منازلهم، حيث هجرت منها (٣٢) أسرة إلى مأرب.

تأثيرات الصراع على النساء

تركت الحرب آثارا كبيرة وعميقة على النساء اليمنيات، خاصة نساء المعتقلين تعسفيا، أو المخفيين قسرا، حيث تحولت المرأة الى رب بيت، تقوم مقام المعيل المعتقل أو المختطف، إضافة إلى دورها في التخفيف عن زوجها المعتقل، من خلال الزيارات وتوفير بعض المصاريف للدواء وغيره، مما ضاعف من معاناتها والتحديات التي تواجهها.

منى الرميث

تقول الرميث: بعد اعتقال زوجي تكبد عمي «والد زوجي» مسؤولية مصاريف بيتي أنا وأولادي، الأمر الذي أثر عليه وعلينا لا سيما بعد وفاة عمي، لا نستطيع تلبية احتياجاتنا الأساسية، الأمر يشكل لي أزمة نفسية مستمرة. باستمرار أنا معيل البيت والمتحمل للمسؤولية.. تتحمل الجهات التي اعتقلت زوجي المسؤولية عن حياته وعن تردي أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية.

افراج الهاملي

«لقد اثرت الحرب نفسيا وجسديا وماديا علينا بشكل كبير، حتى أنني عندما أسأل عن حالي أو حال زوجي أو وضعي المعيشي، لا أستطيع الرد إلا بالدموع فقط. مر على اعتقال زوجي أربع سنوات دون أمل لنا بعودته، مررت بظروف قاهرة، عجزت أمامها عن توفير أبسط مستلزمات الحياة لأولادي، عانيت من أمراض أولادي وأنا بمفردي حتى أن أحد أولادي أصيب بمرض الكبد، ولم أستطع توفير الأموال اللازمة لعلاجهم».

وتضيف: «يعاني زوجي من معاملة قاسية داخل السجن، فعندما يقوم أولادي بتقديم شيء له أو العكس يقوم حراس الأمن برمي الحاجيات أمام الأطفال دون رحمة، وكان يمنع زوجي من مصافحة أطفاله أو حتى تناول الطعام معهم».

فاطمة

قالت فاطمة: «إن الحرب داء أصابت أعراضه كل أبناء اليمن، فما بالك بامرأة عاملة فقدت راتبها المعيل لأسرتها وفي أوضاع كالتى نعيشها من غلاء الأسعار والتي لا تستقر على حال. لا يخفى عليكم أننا شعب مكافح لانحلم إلا بتوفير لقمة عيش كريمة لا نضطر فيها لمد أيدينا لبشر لنحفظ ماء وجهنا من حوادث الزمن وتقلباته».

وتضيف: «مضت 6 أعوام منذ انقطاع رواتبنا ولا دخل لنا غيره، لا نستطيع توفير إلا الحاجات الضرورية بعد أن كان راتبي هو المتكفل بتوفير الحياة الكريمة لي ولأولادي، رغم ضآلته إلا أنه كان يمشي الحال، أما بعد أن فقدناه فقد تراكمت ديون الصيدليات والبقالات والإيجار، ولقد زاد الوضع سوء اختطاف ولدي الذي كان يعيلنا بعد فقد الرواتب، وزادت المعاناة سوء، فبعد أن كان همي هو لقمة العيش والحياة الكريمة لأسرتي، زدت هم آخر وهو كيف أوفر مستلزمات زيارة ولدي».

زينب

« تغيرت حياتنا بشكل كبير فجأة بعد اختطاف زوجي، أصبحتُ الأم والأب في وقت واحد، وتحملت كل شيء، من مسؤوليه البيت وتربية بناتي، وتوفير كل ما يحتاجه البيت، مع أنني كنت معتمدة على زوجي في كل شيء، حتى أنني كنت لا أعرف أن أخرج لوحدي وأشتري من البقالة». وتضيف: «أنا الآن وحيدة ولا عائل لنا، الأمر الذي أثر على نفسي ونفسية بناتي بشكل كبير، إضافة لعجزني عن الرد على تساؤلاتهن عن موعد خروج والدهن، ولا تزال المعاناة حتى الآن».

إسلام العطاب

قالت في شهادتها: «اختطف زوجي يوم الثلاثاء في السادس من أكتوبر عام 2015 أثناء خروجه صباحاً لشراء حاجيات للمنزل، ولم يعد بعدها حتي اليوم... بعد خروجه بحوالي نصف ساعة، هاجم مسلحون منزلي وطلبوا تفتيش المنزل، شعرت بالقلق ولم أكن أعرف أنهم قد خطفوا زوجي، فتشوا المنزل واستجوبوا أطفالنا الثلاثة وسألوهم عن والدهم. كان الولدان في السابعة، أما ابنتي فكانت بعمر الحادية عشرة. كانت وجوههم مغطاة ويحملون أسلحة، شعر أبنائي بخوف شديد على اعتبار أنهم لأول مرة يشاهدون هذا المنظر. كنت في تلك اللحظة قلقة جداً على أطفالنا من منظر المسلحين الذين دخلوا بيتنا وأخذوا يعذبون بمحتوياته، حتى ألعاب الأطفال لم تسلم منهم. بدأ العام الدراسي بعد اختطاف زوجي بأسبوعين. لم أسمح لأولادي بالذهاب للدراسة لمدة أسبوع، خوفاً عليهم. أحسست أن المسؤولية كبيرة جداً وأنا لوحدي معهم بينما والدهم بعيد، ومضت الأيام وكل يوم تظهر صعوبات جديدة ومشاكل كبيرة، وأظل أبكي يوميّاً وأنا أرى أحلام مزعجة، وأنا أشعر بخطر كبير يهدد زوجي. أصبحت الأب والأم في نفس الوقت. حاولت ملء الفراغ الذي تركه والدهم لكن ذلك كان صعباً جداً. في كل يوم وفي كل موقف يتذكر أبنائي والدهم ويتمنون لو أنه بيننا. كبر أولادي وبدأوا يفهمون أن السجن ليس ذلك المكان المريح كما صورته لهم بل هو مكان لا يناسب والدهم الذي مكانه الحقيقي هو بيننا، ومررت السنوات ثقيلة وتزداد مرارة الأيام وفي كل مره يظهر أمل جديد ولكنه يتلاشى قبل أن نراه، واليوم أرى نفسي وأنا في ظل هذه الظروف المؤلمة وأقول لنفسي متى سينتهي هذا الكابوس؟».

مها 30 عاماً

«زوجي شرطي مرور، كنا مستورو الحال، لكن منذ أن توقف الراتب تدهورت حالتنا الاقتصادية، أصبح توفير حاجاتنا اليومية المعيشية صعباً، وابني الكبير (عشر سنوات) لديه مرض مزمن، زيادة شحنات كهربائية في الدماغ، وكل شهر يحتاج مبلغاً لشراء العلاج، وبسبب عدم وجود السيولة لدينا وانقطاع الراتب اضطررت إلى الشغل في أحد بيوت الميسورين حتى أستطيع شراء علاج ابني».



ألغام الموت

تسببت الألغام الأرضية التي زرعتها مليشيا قوات الحوثي في المناطق التي فقدوا السيطرة عليها، بمقتل وإصابة العديد من المدنيين ، وبشكل رئيسي في محافظات تعز وعدن ومأرب والضالع وأبين ولحج وشبوة، وقد وثقت منظمة سام مقتل وإصابة عدد من النساء بسبب الألغام الأرضية، هناك تحديات مادية وفنية ومادية كبيرة تواجه فرق نزع الألغام، رغم الجهود التي تبذل إلا أن التحدي كبير، مما يجعل الخطر قائما مستقبلا.

آسيا بجاش

في 15 أغسطس/ آب 2017، انفجر لغم أرضي في مديرية صالة بمحافظة تعز، فقتل آسيا بجاش (45 عاما) بينما كانت ترعى الأغنام بالقرب من منزلها، كان ولدها محمد يشاهد كل تفاصيل الواقعة أثناء انفجار شبكة الألغام وتطاير جسد أمه إلى أشلاء أمام عينيها، ظلت بقايا الجثة مرمية بالقرب من مكان الانفجار لمدة أربع ساعات تقريبا، ولم يجرؤ أحد على الاقتراب منها خوفا من الألغام، ما يزال محمد عبد الباسط يعيش حالة نفسية سيئة مع تدهور حالته الصحية بشكل كبير.

فاطمة العزب

في آذار / مارس من عام 2015 وصلت جماعة الحوثي وقوات صالح الي قرية الضباب حيث تعيش فاطمة (60 عاما) وهجر معظم سكان القرية إلا أن فاطمة أصرت على المكوث في أرضها. كانت فاطمة تحظى باحترام كبير من سكان قريتها لأنها أكبرهم سناً، لكن المسلحين لم يظهروا أي احترام أو مراعاة لسن السيدة فاطمة، حيث كانت تتعرض للمضايقات وإطلاق الرصاص حول منزلها لإجبارها على تركه كما قاموا بزراعة الألغام في الأرض المحيطة بالمنزل وباقي القرى، كما تم فرض حصار مطبق على من تبقى في القرية.

ظلت فاطمة في منزلها إلى أن نفذت كل المواد الغذائية، فحاولت الخروج للبحث عن مواد غذائية، لكن أحد الألغام انفجر بها بتاريخ 2017/03/2 ووصلت المركز الصحي بعد 4 ساعات من الانفجار، وبعد ذلك تم تحويلها إلى أحد مشافي المدينة الذي لا يتوفر به حتى اسطوانة الأكسجين، حيث مكثت هناك بعد أن بترت قدمها اليسرى. يشار هنا إلى أن فاطمة تعيش بمفردها ولا يوجد من يعولها أو يوفر لها احتياجاتها الأساسية». هذا وقد صرحت لنا الطبيبة داليا محمد بأن السيدة فاطمة لا يوجد من يعولها سوى ابنتها البعيدة والمتزوجة في منطقة بعيدة تدعى «جبل حبشي»، وأن السيدة فاطمة تحتاج إلى رعاية طبية».

فتحية

تقول في إفادتها: «في آذار مارس 2015، هاجمت قوات الحوثي مدينة تعز وقتلت كل شيء فيها، ولم تفرق بين رجل أو امرأة أو طفل، وكان أكثر الضحايا من الأطفال والنساء، نزلت رفقة زوجي وأطفالي نحو منطقة تدعى تبة الأرنب الواقعة في مديرية المظفر، بسبب سقوط القذائف العشوائية على المنطقة والقنص علي منزلنا. استمر نزوحنا لمدة 8 أشهر، عانينا فيه الأوضاع السيئة ونقص الاحتياجات الأساسية، وبعد تحرير منطقتنا من جماعة الحوثي عدنا إلى منزلنا لنجده قد دمر بشكل كبير».

«بعد عودتنا إلى المنزل لم نجد أي شيء لنحضر به الطعام، حيث تم مصادرة الغاز وكل مقتنيات البيت. صعدت لأبحث عن حطب لأستخدمه في إشعال النار لأتفاجأ بانفجار لغم في قدمي اليسرى أدى إلى بترها، وكان حقل الألغام متكامل حيث ذهب ابن عمها الذي كان بجوارها يجمع الحطب ليسمع لغماً آخر قد انفجر بها، ولتبدأ مع فتحية حياة جديدة مليئة بالتعب والشعور بالضعف كونها أم فقدت جزءاً من جسدها، ولا تستطيع الاعتماد على نفسها بعد الآن».

فتحيه صالح محمد محمد

فتحيه امرأة تنتسب إلى الفصيلة المهمشة (المهمشين) وهي امرأة متزوجة وأم لـ ٤ أطفال، حرمت من التعليم لأنها تعتبر مهمشة، كانت لا تجد لها مكانا بين الأطفال في حال طفولتها سوى مع بقية فصيلتها ذات البشرة السوداء. عاشت حياة صعبة وقاسية منذو طفولتها بسبب التمييز العنصري الذي أوجده النظام السابق للجمهور يه اليمنية. عاشت حياتها محرومة من حقوقها كاملة. حرمت من التعليم وغيره من الحقوق الأساسية. مرت الأيام والسنين حتى آذار مارس ٢٠١٥ حين اقتحم جماعة الحوثي وقوات صالح محافظة تعز وغيروا كل تفاصيل الحياة في المحافظه خاصة واليمن عامة.

تحكي فتحيه قصته المؤلمة وكلها حسرة وندم لما تعانیه من أوجاع ومآس بسبب جرم لم ترتكبه هيا سوى أنها من الطبقة الفقيرة والمهمشة. اجتاحت جماعة الحوثي في آذار مارس ٢٠١٥ تعز وقتلت كل شيء فيها، ولم تفرق بين رجل أو امرأة أو بين طفل وشيخ، وكنا أكثر ضحاياها من الاطفال والنساء. نزحت فتحيه مع زوجها وأطفالها من منزلهم الواقع على أطراف تبة الأرانب الواقعة في مديرية المظفر. نزحت بسبب سقوط القذائف العشوائية على المنطقة والقنص على منزلها. نزحوا واستمر نزوحهم لمدة ٨ أشهر، عانت فيه فتحيه أشد أنواع فقدان الكرامة. وتقول: إن شاء الله ما تعود الأيام التي مررت بها. بعد مرور ٨ أشهر وبعد تحرير المنطقة من جماعة الحوثي، عادت فتحيه مع أسرتها كاملة إلى منزلهم، ولكن عادوا إلى منزل هش مدمر بشكل كبير، بسبب تحويله من جماعة الحوثي وقوات صالح إلى درع.

وبعد عودتهم الى منزلهم لم يجدو شيئا لكى يستخدموه لتحضير طعامهم. بسبب الانعدام التام للغاز المنزلي قررت فتحيه الصعود إلى تبة الارانب الذي مر شهر على تحريرها من جماعة الحوثي وقوات صالح، لكن كانت هنا الفاجعة عندما كانت فتحيه تعمل على جمع الحطب إذا بالغم أرضى ينفجر بها ويعمل على بتر قدمها اليسرى، وكان حقل الألغام متكامل، وعندما سمع ابن عمها صوت للانفجار، وكان يعمل معها في تجميع الحطب، ذهب لإنقاذ حياتها، لكنّ لغما أخر انفجر به بجوارها. تذكر فتحيه وقت الحادثة وتبكي وتصرخ.

وتقول ياليتنى مت وقتها ولم أكن هما على أحد. كنت أتحرك بكل حريتي أما الآن فأنا أحتاج مساعدة في كل شيء. أحس نفسي ضعيفة أمام أطفالى. أحس نفسي ناقصة أمام زوجي. الحياة صعبة جدا جدا. صعب أن تعيش بنصف جسد وتحتاج العون من الناس في شيء تحتاج له حتى في أغراضك الشخصية. طول عمري وأنا ما تهنأت بحياتي ولاعشت بها يوما واحدا سعيدة، تقول هذا وتذرف دموعها بغزازه.

ثم تغادر المكان وترفض مواصلة الكلام معنا وتقول إن الوجد الذي في قلبها لا أحد سيحس به: اترك لي وجعي، سأشتكي وجعي للواحد الأحد.

وتواصل دموعها بالسقوط حتى مغادرتها المكان.

كم هي الحياه قاسيه عندما تجمع كل همها ووجعها على شخص ضعيف.

التهجير القسري و الوضع الانساني

خلّفت الحرب في اليمن مأساة إنسانية لم يشهد لها اليمن مثيلا في تاريخه الحديث، ومشهد النازحين هو أقصى صور هذه المأساة. لقد أجبرت الحرب مئات الآلاف من السكان على مغادرة منازلهم تاركين خلفهم كل ما جمعوه طوال حياتهم عرضة للنهب والخراب، والفرار إلى مناطق أكثر أمنا، لكنهم انتقلوا إلى حياة جديدة وهم في حال لا يمكنهم معها مواجهة تكاليفها، ولم يجدوا أمامهم من يقدم لهم المساعدة الكافية، بل يمكننا القول إن العالم بمؤسساته الدولية المعنية بالإغاثة قد خذل اليمنيين في وقت ضعفهم إلى حد كبير، ففي الوقت الذي يصف فيه ممثل مفوضية اللاجئين الوضع في اليمن بأنه «تخطى حدود أية كارثة إنسانية سبق لنا أن شهدناها» ويقول: «الوضع هنا بمثابة صراع للبقاء على قيد الحياة بشكل أساسي». في الوقت نفسه - لم يجد اليمنيون الاستجابة المتناسبة مع حجم الكارثة التي يعانونها. يوجد في مدينة مأرب أكثر من 300 ألف أسرة، بينهم أكثر من 429368 من النساء، كثير من الأسر في مخيمات مأرب تحولها النساء بعد فقدان الزوج أو العائل، مما يشكل تحديا كبيرا أمامهن.

تسببت ظروف النزوح بموت عدد كبير من النازحين بسبب الأوبئة التي انتشرت من مناطق نزوحهم، وحرمانهم من الخدمات الصحية، فمرضى الفشل الكلوي نزحوا إلى مدن لم تكن مراكزها قادرة على تقديم الخدمة المناسبة للحالات المسجلة سابقا، وأدى نزوح مرضى جدد إلى حرمان المرضى من جلسة الغسيل الأسبوعية الثالثة التي يحتاجونها، وتوقفت المراكز الخاصة بالغسيل الكلوي في تعز وعدن أكثر من مرة. وفي كل مرة تغلق أبوابها بسبب نفاد مواد الغسيل، تسوء حالة بعض المرضى حتى يصلون حد الهلاك.

كما أن ظروف الفقر والجوع التي يواجهها النازحون أرغمت الآلاف منهم على العودة إلى المناطق التي نزحوا منها، والمغامرة بالحياة في مناطق مازال مناطق عمليات عسكرية، أو مفخخة بالألغام ومخلفات الحرب، وقد سجلنا كثيرا من الضحايا الذين تسببت عودتهم إلى المناطق الخطرة بهلاكهم أو هلاك بعض أفراد الأسرة، إما بسبب الألغام ومخلفات الحرب، أو بسبب عمليات القصف العشوائي والقنص الذي يستهدف المدنيين. (من تقرير منظمة سام للحقوق والحريات، الأرض المنسية 2 لعام 2017م).

منال منير علي

كانت منال (10 أعوام) تعيش رفقة أسرتها في قرية «صبر الموادم» قبل أن يتم استهداف قريتهم بالصواريخ والهجمات العسكرية على يد قوات الحوثي، حيث فقدت والدها في الهجوم على القرية. نزحت منال من منزلها بسبب القصف والقنص المستمر إلى جبل حبشي. عاشت منال لفترة من الزمن في منطقة جبل حبشي. كانت حياتها صعبة جدا بحيث لم يكن يتوفر لها ولعائلتها الطعام والملابس الكافية. بعد ذلك وصل عدوان الحوثي لمنطقة جبل حبشي، لتتزوج منال وعائلتها مرة أخرى إلى منطقة «مفرق» وكانت ظروف الحياة هناك قاسية والجوع يهلك بها وأخوتها الذين لا يتحمل جسدهم الهزيل تبعات التهجير والحرمان. عاشت منال مع أسرتها في خيمة صغيرة في مفرق شرعب، وبعد عدة شهور عادت منال إلى قريتها التي أضحت دمارا. تستيقظ منال يوميا في وقت مبكر وتذهب رفقة والدتها لمرعة صغيرة يملكونها حيث يعملون في الزراعة من أجل توفير مستلزماتها الأساسية، حيث تركت منال مدرستها في سبيل مساعدة والدتها وأشقاؤها.

عند مقابلتنا لها كانت ترتدي ثيابا ممزقة لا تكفي لتغطية كامل جسدها، حيث كان يظهر أنها لا تتناسب مع عمرها، وبدت الثياب لطفلة أصغر سنًا. تعيش منال حياة صعبة يظهر في عيونها قهر وحزن، كانت منال في حال مقبلتنا لها لا تستطيع الكلام من شدة ما قاسته منذ طفولتها.

السيدة زينب

السيدة زينب مهجرة من تبيشعة، تصف لفريق «سام» قصة عايشتها أثناء تهجير الحوثيين لها: «بعد أن استولى مسلحو الحوثي وصالح على قرية «تَبْيَشَعَة»، سألوا عن منزل جلال الذاعر، العضو في المقاومة الشعبية، فقام البعض بإرشادهم إلى منزل والده لأنه لا يملك منزلاً.

شاهدتهم وهم يعتلون سطح المنزل ويؤدون الشعار الخاص بهم «الصرخة»، كما شاهدتهم وهم يقومون بنهب منزل والد جلال الذاعر ويحملون أدواته على الاطقم، وشاهدتهم أيضاً وهم يقومون بإحراق «أعلاف المواشي» التي وضعها والد جلال بجانب منزله، وسمعت مسلحا حوثيا وهو يدعو السكان إلى النزوح الفوري.

شعرنا بالخوف من تلك التهديدات التي أطلقها المسلحون، وبدأنا بمغادرة القرية وقد توجهت أنا إلى منطقة الحصب وسط المدينة للسكن مع أحد أقاربي، لم أستطع أن أحمل معي أي شيء من منزلي سوى ما أرتديه من ملابس».

رشا 25 عاما

قتل زوجها عبده مقبل (45 عاما) برصاصة قنّاص، وهو ذاهب لإحضار طعام لأولاده المحاصرين، تصف مأساتها لـ«سام»: «حاصرنا الحوثيون في قرية «تَبْيَشَعَة» حتى انتهى علينا الطعام، فخرج زوجي لإحضار دقيق لأجل الأولاد الصغار، وأثناء عودته يمشى في الطريق المعتاد، وهو يحمل نصف كيس دقيق، قنصه أحد القناصة الحوثيين الذين في الجبال، أصيب في بطنه، فهب الناس وأسعفوه إلى الحوبان ولكن للأسف ساءت حالته بسبب النزيف حتى توفى، ونزحنا من البيت بعد تهديدنا من قبل جماعة الحوثي، وبقينا مشتين حتى تعبنا، والآن نحن في منطقة الدحي نازحين، والأطفال مرضى»



ضحايا القنص

يعد استهداف النساء بالقنص المتعمد من الانتهاكات المنتشرة في الحرب الدائرة في اليمن، خاصة في المدن، أو أطرافها، والتي تشهد مواجهات مباشرة، حيث حولت بنادق القناصة لجماعة الحوثي، حياة الآلاف من النساء إلى جحيم لا يطاق، ولاحقتهن حتى في بيوتهن، ومزارعهن، وأسواقهن، دون تمييز.

تمكنت «سام» من رصد مقتل (208) مدنيين بالاستهداف المباشر، خاصة بقذائف الدبابات أو صواريخ الكاتيوشا الموجهة للأحياء السكنية، وعانت مدينة تعز الكثير بسبب القصف المستمر خلال العام 2017، كما رصدت «سام» (60) واقعة قنص، من بين ضحاياها (20) طفلاً، و (15) امرأة.

بسمة غالب فرحان

تعد قصة بسمة (12 عاماً) شاهدة على ما يتعرض له أطفال اليمن لا سيما الفتيات منهم، تلك المعاناة التي تمتد بين الحرمان من البيت، والتهجير، وشح المواد الأساسية، والملاحقة، والتعذيب، والعمل في ظروف صعبة، بل والقتل. كانت بسمة تعيش رفقة أهلها في منطقة حي الثلاثين بالمطار القديم، قبل أن تأتي قوات الحوثي لتداهم منازلهم وتطردها منها لتعيش شهراً كاملاً من الترحال، لتعود بعدها هي وعائلتها إلى المنزل، وأثناء تناولها وجبة السحور تعرضت إلى إطلاق نار من أحد قناصي الحوثي الذين كانوا يتركزون على التلال المحيطة بحي الثلاثين، وأصابها بشكل مباشر ليتم نقلها إلى مستشفى البرهي، وبعد ذلك تم نقلها إلى مستشفى الصفاة، وتم إجراء عملية جراحية لها، وبعدها تم نقلها إلى العناية المركزة بسبب فقدانها الوعي. ظلت بسمة في العناية المشددة لمدة ستة أيام حتى فارقت الحياة بتاريخ 2019/06/7 على يد تلك القوات دون أن يكون لها أي ذنب سوى أنها طفلة يمنية تعيش في بقعة حكم على قاطنيها بالتشرد والحرمان وتهديد الحياة.

النتائج

- توصلت «سام» من خلال ما أوردته في تقريرها إلى ارتكاب أطراف الصراع جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق المرأة اليمنية.
- كان لتدخل دول التحالف العربي الأثر الأكبر في تعميق آثار تلك الانتهاكات لا سيما السجون السرية التي أنشأتها وأشرفت عليها دولة الإمارات.
- تصاعد ممارسات التعذيب الممنهجة في السجون المختلفة دون مراعاة لحقوق الأمهات والنساء الحوامل.
- القتل المتعمد والإمعان في توجيه الأفعال الخطيرة ضد النساء دون أية حماية قانونية أو مراعاة للقواعد الدولية.
- كان لغياب الدور الأممي الأثر الأكبر في استمرار تلك الانتهاكات، حيث أدت سياسة عدم المحاسبة الجنائية لتشجيع أطراف الصراع فعلى ارتكاب مخالفاتها غير القانونية بحق المرأة اليمنية.

التوصيات

- تدعو «سام» أطراف الصراع لوقف ممارساتها المنتهكة لقواعد القانون الدولي بحق النساء بشكل فوري دون أية اشتراطات.
- تدعو دول التحالف العربي، لاسيما الإمارات، لوقف إنشاء مراكز الاعتقال والسجون السرية التي كان لها بالغ الأثر في تعميق الانتهاكات بحق المرأة اليمنية.
- تدعو المنظمة إلى ضرورة إطلاق سراح كافة المعتقلات اليمنيات والتأكيد على أن التوقيف والاعتقال يجب أن يتم وفقاً للأوامر القضائية.
- تدعو سام اطراف الصراع في اليمن ، والمجتمع الدولي ، على رأسها الامم المتحدة ، العمل على تحسين وضع النساء المفرج عنهن على المستوى المعيشي والصحي والنفسي ، وتوفير الحماية القانونية من اي اخطار محتملة تهدد حياتهن واستقرارهن
- تشدد «سام» على ضرورة تدخل المجتمع الدولي، لاسيما مجلس الأمن، بشكل فوري وتقديم المخالفين من أطراف الصراع للمحكمة الجنائية الدولية.
- ضرورة إيجاد حل سلمي يتوافق مع جهود السلام المبذولة من قبل المنظمات الدولية والعمل على إنشاء نظام ديمقراطي مدني يكفل للمواطنين اليمنيين التعددية السياسية وحماية الحقوق الأساسية.



النساء في اليمن: معاناة ممتدة وانتهاكات مروعة

تقرير يسلط الضوء على واقع المرأة اليمنية تزامناً مع اليوم العالمي للمرأة

